دور الجامعات السعودية في حماية الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. أثير إبراهيم أبو عباة

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد في قسم العلوم التربوية بكلية التربية بالمزاحمية جامعة شقراء

(أرسل إلى المجلة بتاريخ 30/4/ 2024م، وقبل للنشر بتاريخ 22 /8 /2024م)

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات السعودية في حماية الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال تطبيق استبانة مكونه من ثلاثة أبعاد تعبر عن دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية، وبلغ إجمالي عدد فقراتها 35 فقرة. وطبقت الاستبانة –كأداة للدراسة– على عينة عشوائية بلغت (128) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات السعودية يمكن أن يكون لها دور كبير في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما أظهرت النتائج أن هناك اختلافًا على تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ حيث جاء المحور الثالث: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية، في المرتبة الأولى بمتوسط عام (3. 26) بدرجة تقدير مرتفعة بدرجة تقدير مرتفعة جدًا، وجاء المحور الأول: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية، في المرتبة الثانية بمتوسط عام (3. 04) بدرجة تقدير مرتفعة بدرجة، وجاء المحور الثاني: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية، في المرتبة الثالثة بمتوسط عام (3. 06)، وبدرجة تقدير بدرجة تقدير مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: الجامعات السعودية، الملكية الفكرية، الثورة المعلوماتية، التطور التكنولوجي، أعضاء هيئة التدريس.

The role of Saudi universities in protecting intellectual property in light of the information revolution and technological development from the point of view of faculty members.

D. atheer Ibrahim abuabat

Assistant Professor of Curriculum and Teaching Methods in the Department of Educational Sciences, College of Education, Al-Muzahmiyah, Shaqra University

(Sent to the magazine on 4/30/2024 AD, and accepted for publication on22 /8 /2024 AD)

Abstract:

The study aimed to identify the role of Saudi universities in protecting intellectual property in light of the information revolution and technological development from the point of view of faculty members. The study used the descriptive approach, by applying a three-dimensional questionnaire that expresses the role of Saudi universities in protecting intellectual property rights, and the total number of its paragraphs was 35. The questionnaire was applied - as a tool for the study - to a random sample of (128) faculty members in some Saudi universities. The study concluded that Saudi universities can have a major role in protecting intellectual property rights in light of the information revolution and technological development from the point of view of faculty members. The results also showed that there is a difference in defining the role of Saudi universities in protecting intellectual property rights in light of the information revolution and technological development from the point of view of faculty members. The third axis: the role of Saudi universities in protecting intellectual property rights at the level of decisions and official regulations, ranked first with a general average of (3. 26), with a high rating, with a very high rating. The first axis: the role of Saudi universities in protecting intellectual property rights at the level of teaching and research activities, ranked second with a general average of (3. 04) with a high degree of appreciation, and the second axis came: the role of Saudi universities in protecting intellectual property rights at the level of community and service activities, in Third place with a general average of (3. 06) and a high degree of appreciation.

Keywords: Saudi Universities, Intellectual Property, Information Revolution, Technological Development, Faculty Members.

مقدمة:

يعتمد تقدم البشرية ورفاهيتها على قدرتنا على ابتكار أفكار وإبداعات جديدة. ويتطلب التقدم التكنولوجي تطوير اختراعات جديدة وتطبيقها، بينما تبحث الثقافة النابضة بالحياة باستمرار عن سبل جديدة للتعبير عن ذاتها. ويتسم الإبداع والابتكار بالأهمية البالغة، فهما يدفعان بعجلة النمو الاقتصادي، وينشئان وظائف وصناعات جديدة، ويعززان جودة الحياة وسبل التمتع بها.

وتعد الملكية الفكرية الدرع الواقي لحماية الإبداع الفكري، ولبنة من لبنات اقتصاد المعرفة. فالناتج الفكري والعقلي يلعب دورًا مهمًا بين مختلف أنواع الإنتاج الذي يقوم به الإنسان، والذي أدى إلى ظهور ما يسمي الملكية الفكرية التي تهدف إلى تقوية الاقتصاد المحلي، وتفعيل الفرص المتاحة للمبدعين لحفظ حقوقهم من أجل تنمية اقتصادية شاملة، وظهر هذا المصطلح للمرة الأولى في القسم الشمالي من إيطاليا أثناء عصر النهضة، وفى البندقية صدر في عام 1474م قانون خاص بتوفير الحماية للاختراعات. كما وضع يوم عالمي للملكية الفكرية، والذي يتم الاحتفال سنويًا به في يوم 26 إبريل من كل عام في كثير من الدول؛ تقديرًا لمكانة المبدعين، واحترامًا لهم، والهدف من هذا اليوم هو زيادة الوعي بمدي تأثير براءات الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية والرسوم والنماذج على الحياة اليومية (الحازمي، 2018).

وفى ظل ما يعرف بالاقتصاد الرقمي المعرفي، الذي يقوم بدرجة كبيرة على إنتاج الفكر والإبداع اللذين يشكلان محل حماية القوانين والمعاهدات التي تعنى بحقوق الملكية الفكرية، فقد أصبح من الصعب الاندماج في الاقتصاد العالمي دون ضمان الحماية الفعالة لهذه الحقوق واتخاذ الإجراءات اللازمة والحاسمة ضد جرائم التعدي عليها. ويلاحظ أن للملكية الفكرية أهمية كبيرة في مختلف مجالات الاستثمار والتي ترتبط بشكل أو بآخر بتنمية الدول؛ حيث إن الكثير من هذه الاستثمارات يحوي شكلًا أو أكثر من أشكال حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية. كما تكمن أهمية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية على مستوى العالم في ضمان حقوق المخترعين والمبدعين وأصحاب الملكية الفكرية بشكل عام (طه، 2014).

وأحدثت البيئة الرقمية الراهنة أثرًا بالغًا على كافة جوانب الحياة، وكان لها أثر مباشر على الملكية الفكرية، فقد أدى التطور الهائل في مجال التكنولوجيا والمعلومات إلى نشوء اعتداءات وجرائم جديدة على حقوق الغير والمجتمع، والتي ترتبط بشكل وثيق بحقوق الملكية الفكرية والإنترنت. وأسهم التطور التكنولوجي السريع في عمليات انتهاك حقوق الملكية الفكرية بالتقليد أو القرصنة بأنواعها المختلفة، كما اتخذ الاعتداء على هذه الحقوق صورًا وأشكالًا عديدة، وذلك من خلال استغلال شبكة الإنترنت باستعمال طرق غير شرعية. ونظرًا لأهمية الملكية الفكرية باعتبارها أحد الأدوات الرئيسة في تنمية المجتمعات؛ سعت معظم الدول إلى سن تشريعات واتخاذ عدة إجراءات وتدابير لتكفل وتصون هذه الحقوق من الضياع والانتهاك، كما رافق ذلك اهتمام دولي من خلال عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى حماية هذه الحقوق في إطار دولي محكم (يوسفي وسي حمدي، 2018).

وتمخضت عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة وسائل اتصالات متطورة جعلت العالم قرية إلكترونية مفتوحة للعموم، ألغت معها الحدود الجغرافية والسياسية للدول، وهذه التقنية الخاصة بنظام نقل المعلومات السريع أو ما يعرف بالإنترنت ليست سيئة في حد ذاتها، بل هي سلاح ذو حدين؛ فيمكن أن تسخر للخير والمنفعة، كما يمكن أن تسخر للشر والمضرة (بودن، 2010). وللتكنولوجيات الحديثة دور أساسي في زيادة حجم الإنتاج الفكري وفي زيادة حركية تبادل المواد العلمية والثقافية على المستوى العالمي وبشكل خاص عبر شبكة الإنترنت، وأمام هذا التطور التكنولوجي الهائل، ظهرت الحاجة إلى حماية هذا الإنتاج الفكري من الضياع وتوفير الرعاية القانونية لموضوع الملكية الفكرية في ظل شبكة المعلومات الدولية، خاصة مع تزايد الاعتراف بأن الملكية الفكرية أداة مهمة في التنمية الاقتصادية وتكوين الثروات (عثمان، وسيمة، 2014).

وأوضحت دراسة كوداش (2023) أن الإتاحة الحرة والوصول الحر للمعلومات أدى إلى عدة عوائق أمام الباحثين لضمان الملكية

الفكرية لأعمالهم، وقد ازدادت صعوبة ضمان حقوق المبدعين وضرورة اختيارهم بين الاستفادة المادية من منتجاتهم الفكرية بمختلف أنواعها ونشرهم المعلومات خاصة مع وجود شبكة الإنترنت.

وتزامنا مع الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الذي شهدت جميع نواحي الحياة، وما تميزت به الوسائل التكنولوجية المتطورة، من قدرة هائلة في تجميع ومعالجة وتبادل المعلومات، والاعتماد المتزايد على تلك الوسائل، جعل الملكية الفكرية تكون عرضة الانتهاك حيث أوضحت دراسة الخفاجي (2022) أن للثورة المعلوماتية إيجابيات وسلبيات يمكن تحديدها عن طريق الاستخدام، كما أن لها انعكاسات سلبية تهدد القيم والأعراف الاجتماعية بسبب سوء الاستخدام وترتب عليها مخاطر اجتماعية أساسية في بنية ووظائف المجتمع وحدوده؛ مما استوجب العمل أكثر من أجل حماية الملكية الفكرية سواءً على مستوي الجامعات السعودية أو على الصعيد الوطني، أو على الصعيد الدولي، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات من أجل تحقيق الحماية المطلوبة.

وتعتبر الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بمثابة منبع للاقتصاد المعرفي، فالملكية الفكرية تضيف آلية أخرى تمكن الجامعات من نشر المعارف التي تنتجها وضمان استخدام تلك المعارف في القطاعات الاقتصادية. وتقوم "الويبو" بتوفير ما يلزم من مشورة ودعم لمساعدة الجامعات والمؤسسات البحثية حول العالم على الاستفادة من ملكيتها الفكرية ومواصلة الإسهام في التطوير والابتكار. فبدون وثيقة واضحة ورسمية لحماية حقوق الملكية الفكرية واستخدام تلك الحقوق لن يكون لأصحاب المصالح على صعيد الجامعات/ مؤسسات البحث (أساتذة – باحثين – طلاب وغيرهم) وشركاء التسويق (الجهات الصناعية الراعية أو المنظمات غير البحثية) أي إرشادات عن كيفية اتخاذ قرارات بشأن الملكية الفكرية (محمد وفقيري والمختار، 2020).

وتبرز الجامعات السعودية كأحد المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يفرض عليها النهوض بمجال الملكية الفكرية تشريعًا، وإشرافًا، وتطبيقًا، وإحداث حراك علمي ومعرفي للمساهمة الفعالة في النهوض بالتنمية الاقتصادية للمجتمع السعودي، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات كدراسة الهدلق (2013) التي أوضحت أن الملكية الفكرية تعد أحد العوامل الأساسية في إرساء الاقتصاد الوطني، لتحقيق مكانة مرموقة على الصعيد العالمي، كما أكدت دراسة ناصري وبركات (2019) أن حماية حقوق الملكية الفكرية من متطلبات تحقيق التنمية اقتصادية كما أوضحت أن التفرد بالمزايا التنافسية وحمايتها من التقليد يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وانطلاقًا من أهمية الملكية الفكرية كأداة فعالة في النهوض بالتنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، وأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات السعودية في تعزيز الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، جاءت فكرة الدراسة الحالية لتحديد دور الجامعات السعودية في تعزيز الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مشكلة الدراسة:

إن درجة إبداع المفكرين من ذوي العقول الخلاقة والمبدعة تؤدي إلى تنمية الدول ورقيها في جميع المجالات العلمية والأدبية والفنية، وإن تقدم وازدهار المجتمع يعتمد أساسًا على توفير الدعم والرعاية لأصحاب الإبداع الفكري والفني والأدبي، وتوفير جميع الوسائل المادية والمعنوية والقانونية التي تكفل لهم حرية العمل والاستقلال في إنجاز عملهم الخلاق.

ولقد شهد القرن الحادي والعشرون اهتمامًا بالغًا بقضية انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو ما يعرف بجرائم الملكية الفكرية، التي برزت على الساحة الدولية مع تزايد الإدراك لعمق تأثيرها السلبي على تطور النظم الاقتصادية والتجارة الدولية، وأدى هذا الأمر بمعظم الدول إلى إدراج الملكية الفكرية ضمن سياستها الوطنية كأداة رئيسة في تنمية المجتمعات، بالإضافة إلى سن التشريعات التي تكفل حماية هذه الحقوق من الضياع أو الانتهاك أو التعدي عليها. هذا بالإضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي

تنظم هذه الحقوق في إطار دولي محكم يضمن حماية فعالة لها.

ونظرًا لأهمية حقوق الملكية الفكرية؛ فقد تولت المنظمة العالمية للملكية الفكرية لدعم حماية حقوق الملكية الفكرية دوليًا (World Intellectual Property Organization(wipo من خلال إدارتها لاتفاقيات متخصصة في هذا الشأن بمساعدة أي منظمة دولية أخرى إذا اقتضى الأمر، بالإضافة إلى التعاون مع الدول النامية لتفعيل جهودها في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

وقد أولت المملكة العربية السعودية أيضًا أهمية كبيرة للملكية الفكرية، واتخذت تدابر مهمة، كما عملت على تحديث قوانينها وتشريعاتها المرتبطة بها، من أجل حماية الإبداع الفكري؛ نظرًا لدوره في تحفيز الإبداع والابتكار أمام أبناء الوطن، وبناء اقتصاد المعرفة، إضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني وتنميته والنهوض به؛ مما يسهم في تحقيقها مراكز متقدمة في تصنيف ما تمتلكه من الحقوق الذي من شأنه تعزيز التقدم الاقتصادي والثقافي وتحقيق تقدم شامل، وقد أنشأت المملكة العربية السعودية الهيئة السعودية للملكية الفكرية التي تأسست عام (2017)، والتي تعد إحدى المبادرات المنجزة ضمن برنامج التحول الوطني؛ ولهذا أصبحت السعودية أمام مرحلة كبيرة يتم من خلالها تفعيل أدوات الاقتصاد المعرفي، واستثمار الإمكانات القوية التي يرتكز عليها اقتصاد البلاد.

وفي ضوء ما سبق من حيث أهمية الملكية الفكرية، واهتمام المملكة العربية السعودية الملكية الفكرية والتحديات التي تواجهها في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، وما أكدته بعض الدراسات السابقة من أن الجامعات لها دور فعال في حماية حقوق الملكية الفكرية مثل دراسة الصالح (2021)، ودراسة رضوان (2022)، تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

أسئلة الدراســـة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور الجامعات السعودية في حماية الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
4. هل يوجد فرق ذو دال إحصائيًا في تقدير أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات السعودية في حماية الملكية الفكرية بين الكليات النظرية والعملية؟

أهداف الدراســـة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2. التعرف على دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس.

3. التعرف على دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
4. الكشف عن مدى وجود فروق في تقدير أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات السعودية في حماية الملكية الفكرية بين الكليات النظرية والعملية.

أهميــة الدراســة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

الدور الفاعل لحماية للملكية الفكرية في تحقيق النهوض والازدهار بالمجتمع.

5. تعتبر الملكية الفكرية مظلة تنظيمية للإبداع والابتكار متوافقة مع متطلبات التنمية وبرنامج التحول الوطني.
6. كثرة التحديات التي تواجه الملكية الفكرية.
7. ضرورة التكاتف المجتمعي من كل الجهات والمؤسسات كل فيما يخصه لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030) وحماية حقوق الملكية الفكرية. وهنا يأتي دور البحث العلمي في تناول ما يمكنه أن يسهم في تحقيق هذه الرؤية.
8. يمكن أن تفتح نتائج هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لإجراء مزيدا من البحوث والدراسات.
9. تعد هذه الدراسة تصورا مستقبليًا يقترب كثيرا من الواقع الذي نطمح في تحقيقه في تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

حدود الدراســـة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

– الحدود الموضوعية: تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

– الحدود المكانية: بعض الجامعات السعودية (جامعة الإمام محمد بن سعود – جامعة الملك سعود – جامعة شقراء).

– الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس (أستاذ مساعد – أستاذ مشارك – أستاذ) بجامعات: الإمام محمد بن سعود – الملك سعود – شقراء.

– الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة خلال العام الجامعي 1445هـ.

مصطلحات الدراســـة:

– الملكية الفكرية:

تعرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) الملكية الفكرية بأنها: إبداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة، والملكية الفكرية محمية قانونًا بموجب حقوق منها مثلًا البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكّن الأشخاص من كسب الاعتراف بابتكارهم أو اختراعهم أو فائدة مالية نظيرها. World Intellectual Property Organization (WIPO), 2023

– الثورة المعلوماتية: الفيض المعلوماتي الهائل المتحقق نتيجة التطورات الهائلة في تقانة الاتصالات والحواسيب؛ بحيث أصبحت أوعية المعلومات مرتبطة عبر شبكات اتصال معتمدة ورصينة متاحة لمن يحتاجها بغض النظر عن الزمان والمكان والمستفيد (القصاب،

2001)، وتتبنى الباحثة هذا التعريف كتعريف إجرائي في الدراسة الحالية.

– التطور التكنولوجي: يقصد بالتطور التكنولوجي في البحث الحالي تزايد التقنية التدريجي في أشكال الأدوات التي يستخدمها الإنسان والإضافات المستمرة في نطاق الاختراعات، والتزايد التدريجي في المعرفة التجريبية التي تزيد من قدرة الإنسان على استخدام البيئة الطبيعية واستغلالها. فالتطور التكنولوجي هو التزايد التدريجي في الاختراعات المادية المتمثلة في الآلات وشبكة المعلومات الدولية وما تتركه تلك الاختراعات على التعليم. (Keith, 2011).

ويقصد به في الدراسة الحالية التقنيات والأدوات الحديثة التي تستخدمها وتوفرها الجامعات السعودية سواء في عمليات التعليم والتعلم أو في نظم الإدارة، ويمكن أن تؤثر على حماية حقوق الملكية الفكرية لمنسوبي الجامعات.

– عضو هيئة التدريس: Academic Staff: "هو الشخص الذي يحمل مؤهلًا علميًا من مستوى الدكتوراه ويكون على مرتبة علمية (أستاذ مساعد –أستاذ مشارك –أستاذ) ويعمل في مجال التدريس" (معتوق، 2016، ص207).

الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الأول: الملكية الفكرية

1) مفهوم الملكية الفكرية:

تعبير: "الملكية الفكرية" هو ترجمة للتعبير الإنجليزي Intellectual Property، ويشتمل فنيًا على نوعين من الملكية هما: الملكية الصناعية Industrial Property، والملكية الأدبية والفنية Literature and Artistic Property، ويعد مصطلح "الملكية الفكرية" من مصطلحات أهل القانون، ويعنون به أن لصاحب الإنتاج الفكري حق الاختصاص باستعمال ثمرات إنتاجه، وما يترتب على ذلك من حقوق باعتبارها حقوق عينية، بمعنى كونها حقوقًا ملكية أشياء معنوية على نسق ملكية الأشياء المادية، وتعد الملكية الفكرية سلطة مباشرة يعطيها القانون للشخص على كافة منتجات عقله وتفكيره، وتمنحه مكنة الاستئثار والانتفاع بما تدر عليه هذه الأفكار من مردود مالي لمدة محددة قانونا دون منازعة أو اعتراض أحد (عودة، 2012، ص424).

وهي مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني وتشمل حق المؤلف والحقوق المجاورة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية والأصناف النباتية والتصميمات التخطيطية للدراسات المتكاملة (لهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2023).

وتتمثل الملكية الفكرية بكل ما ينتجه الفكر الإنساني من إبداعات فنية من نتاج العقل الإنساني الذي تشمل حقوق المؤلف (المصنفات الأدبية)، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وتتميز الملكية الفكرية بأنها حقوق استئثارية يتم منحها للمبدع على إنتاجه الفكري، وتعرف الملكية الفكرية على أنها حقوق المؤلف أو المخترع أو الفنان في امتلاكه للأعمال الفكرية والإبداعية والمصنفات الأدبية والفنية بما فيها الرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية، والتي تكون ذات قيمة تجارية، ويمكن حمايتها من التقليد أو التعدي أو التشويه بموجب القانون، فحقوق الملكية الفكرية هي حقوق غير ملموسة، تهدف إلى حماية الناتج الفكري لأي شخص من ذكاء، وابتكار، وإبداع، ومنع الآخرين من استغلالها من دون إذن صاحبها (الحازمي، 2018، ص19).

فالملكية الفكرية هي حقوق امتلاك شخص ما لأعمال الفكر الإبداعية؛ أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والصور والنماذج والرسوم الصناعية، التي يقوم بتأليفها أو إنتاجها. وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما الملكية الصناعية التي تشمل الاختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافية من جهة، وحق المؤلف الذي يضم المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية من جهة أخرى. وتتضمن الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء المتعلقة بأدائهم وحقوق منتجي

التسجيلات الصوتية المرتبطة بتسجيلاتهم وحقوق هيئات الإذاعة المتصلة ببرامج الراديو والتليفزيون، ولكل "فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والحماية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني" (علي، 2013، ص326).

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن مصطلح الملكية الفكرية يشير إلى عملية تعطي صاحبها الحق في أن تنسب إليه أفكاره، وأن يكون له الحق في اطلاع غير عليها أو عدمه، كما يكون له الحق في تعديلها أو الإضافة إليها، ومنع نسخها، وتصويرها، والتصرف بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن حقوق الملكية الفكرية تعطى صاحبها الحق في استغلالها بصورة مادية .

2) أنواع الملكية الفكرية:

صنفت الهيئة السعودية للملكية الفكرية (2023) أنواع الملكية الفكرية إلي:

براءات الاختراع: البراءة حق استئثاري يمنح نظير اختراع. وبشكل عام، تكفل البراءة لمالكها حق البتّ في طريقة – أو إمكانية – استخدام الغير للاختراع. ومقابل ذلك الحق، يتيح مالك البراءة للجمهور المعلومات التقنية الخاصة بالاختراع في وثيقة البراءة المنشورة.

العلامات التجارية: العلامات التجارية هي الإبداعات التي تكون على شكل أسماء، كلمات، إمضاءات، حروف، رموز، وأرقام، عناوين، وأختام، وكذلك التصميمات والرسوم والصور، والنقوش المميزة، أو طريقة تغليف عناصر تصويرية أو أشكال أو لون أو مجموعة ألوان أو مزيج من ذلك أو أية إشارة أو مجموعة إشارات إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز سلع أو خدمات منشأة ما.

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: حقوق المؤلف هي أحد المجالات الإبداعية في الملكية الفكرية؛ وهو ما يمنح للمؤلف أو المبدع الحق في استعمال واستغلال العمل ومنع الغير من استعمال والانتفاع دون موافقته. وتحفظ حقوق المؤلف الأدبية والمادية كاملة للمبدعين والمبدعات. وحق المؤلف مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنفاتهم الأدبية والفنية. ويغطي حق المؤلف طائفة مصنفات واسعة، من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية. (WIPO,2023)، والمؤلف هو الشخص الذي ابتكر المصنف؛ ويعد مؤلفًا كل من نشر اسمه على المصنف ما لم يثبت خلاف ذلك؛ وفي حالة عدم ذكر اسمه؛ أو الإشارة إليه باسم مستعار، ففي هذه الحالة يصبح الناشر ممثلًا ينوب عن المؤلف. ويدخل في مسمى المؤلف كل من يساهم في تأليف مصنف مرئي وصوتي؛ مثل مؤلفو النص؛ والسيناريوهات؛ وكتّاب الحوار، ويعرف أيضًا بحق المصنفات الأدبية والفنية، وتشمل المؤلفات الأدبية كالكتب، والشعر، والموسيقي، والنحت، والأفلام السينمائية، والأعمال المسرحية. . . الخ. وهو "حق من الحقوق الشخصية، ويعد جزءًا من شخصيته ولصيقا بذاته" (علي، 2013، ص325).

التصاميم الصناعية: التصميم الصناعي يشمل الإبداعات المبتكرة التي تتشكل في المظهر الزخرفي أو الجمالي لقطعة ما. ومن الممكن أن يتألف التصميم من عناصر مجسمة، مثل شكل القطعة أو سطحها، أو من عناصر ثنائية الأبعاد، مثل الرسوم أو الخطوط أو الألوان.

الأصناف النباتية: هي المجموعة النباتية التي تنتمي إلى مصنف نباتي واحد؛ وتُصنّف أنها من أدنى الدرجات المعروفة التي تُحدد من خلال التعبير عن السمات والخصائص التي تنتج عن تركيب وراثي واحد أو مجموعة معينة من التراكيب الوراثية، كما يمكن تمييزها عن أي مجموعة نباتية من خلال التعبير عن الخصائص المذكورة، واعتبارها وحدة خاصة بالنظر إلى قدرتها على التكاثر مع الحفاظ على خصائصها دون تغيير.

الدارات المتكاملة: الدارة المتكاملة هي دائرة إلكترونية مبتكرة مصغرة ومصممة بغرض تأدية وظيفة إلكترونية دقيقة. تُستعمل

بشكل عام في الأجهزة الإلكترونية؛ وتشكل فيها العناصر -أحدها نشطًا على الأقل- والوصلات أو بعضها شكلًا متكاملًا في قطعة مترابطة من المادة. تُصمم تلك العناصر معًا وفق ترتيب ثلاثي الأبعاد لأغراض التصنيع.

3) شروط الملكية الفكرية:

لم تكن الملكية الفكرية التي تعد نوع من أنواع الملكية معروفة من قبل بشكل كبير، وإنما صارت معروفة بحدوث المطابع ودور النشر والمصانع وأماكن الإنتاج والابتكاري، وهذا كله برز في العصور الحديثة على الصعيد الغربي الذي اشتهر في العصور بالإنتاج العلمي والتقدم في الصناعات والاختراعات؛ ولذا فان مبدأ حماية الملكية الفكرية نال شهرة على الصعيد الغربي وعلى المستوى الإسلامي والعربي، وله عقدت مجموعة من المؤتمرات وصدرت اتفاقيات عالمية وعربية في سبيل تحقيق هذا المطلب، فقد أدركت دول العالم أهمية حماية الملكية الفكرية بأنواعها المختلفة، وأثر ذلك في الاقتصاد العالمي، وأنها ضرورة ملحة لتشجيع الإنتاج العلمي والأدبي والفني؛ لهذا فقد كان لحماية الملكية الفكرية عدة شروط (الغامدي، 2019، 12-13) منها:

- أن يكون الإنتاج غير مادي أو محسوس؛ أي يمكن وصفها أنها حقوق ملكية معنوية وغير ملموسة أو حقوق في الأفكار.
- أن لا يكون هذا الإنتاج خارجًا عن دائرة التعامل؛ بمعنى أن لا يكون مخالفًا للآداب العامة والقانون.
- أن يكون الإنتاج منقولًا، ويدخل ضمن هذا المعني في الكتب وباقي المصنفات الأدبية والفنية.

4) أهمية الملكية الفكرية والحقوق التي تتضمنها:

حددت دراسة محمد وفقيري والمختار (2020) الحقوق التي تتضمنها حقوق الملكية الفكرية في:

- الحقوق الاقتصادية التي تمكّن صاحبها من جني عائدات مالية من استخدام الغير لمصنفاته.
- الحقوق المعنوية التي تحمي مصالح المؤلف غير الاقتصادية.

ويتلخص اهتمام الدول بالنهوض بالملكية الفكرية وحمايتها في عدة أسباب أبرزها أن تقدم البشرية يكمن في قدرتها على إنجاز ابتكارات جديدة في مجالات التقنية والثقافة. إضافة إلى تشجع الحماية القانونية الممنوحة لتلك الابتكارات الجديدة على إنفاق مزيد من الموارد لفتح ابتكارات أخرى. "كما يؤدي النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وإتاحة فرص عمل وصناعات جديدة" (الحازمي، 2018، ص19)

وحددت (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2023) فوائد الملكية الفكرية في:

- تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية.
- تعظيم دور البحث والتطوير.
- تعزيز القيمة السوقية للعمل.

وحدد العتياني (2008) أبرز إيجابيات تبني فكر حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية بما يلي:

- حماية المعرفة والعلوم الوطنية من القرصنة الدولية المتفشية.
- منع التعسف في استعمال حقوق الملكية الفكرية ضمن الضوابط الموضوعة.
- إبراز الصورة الحضارية للمملكة على المستوى العالمي في عصر الشفافية وحقوق الملكية الفكرية والانفتاح الاقتصادي.
- تحفيز وتشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة في ظل وجود الضوابط القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية لهذه الاستثمارات.
- الحد من هجرة الأفكار والمشاريع والأدمغة الوطنية السعودية في ظل توفر بيئة تحمي الإبداع الإنساني.

- الحد من ظاهرتي الغش والتستر التجاري المتفشية محلي.
- دعم مسيرة البحث العلمي والاختراعات والابتكارات العلمية في المملكة.
- تقوية الوازع الأخلاقي والديني لدى الفرد والمجتمع.
- تحسن معايير الجودة والارتقاء بمستوى الإنتاج المحلي في ظل وجود ضوابط حمائية لطرق الإنتاج المبدع.
- وحددت دراسة علي (**2013**) أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يلي:
- الابتكارات الجديدة في كافة مجالات الملكية الفكرية تؤدي إلى تقدم البشرية ونهضتها.
- الحماية القانونية للابتكارات الجديدة تدفع إلى الإنفاق على ابتكارات أخرى باطمئنان.
- الاهتمام بالملكية الفكرية وحمايتها يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والابتكار شرط رئيس أساسي وضروري لثبوت الحماية القانونية، ويتكون من عدة عناصر هي: الفكرة، والتصميم، والتعبير.

الدراسات السابقة:

أكدت العديد من الدراسات على أهمية الملكية الفكرية ودور الجامعات في حمايتها، ومن هذه الدراسات:

دراسة الهدلق (2013) التي هدفت إلى التعرف على واقع وعي المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحماية البرامج الحاسوبية. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة تجاه حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالبرمجيات الحاسوبية في السعودية، فإن الطريق لا يزال طويلا أمام التغيير؛ إذ إن الأمر لا يقتصر على فرض قوانين هنا وهناك، بل ينطوي في حقيقة الأمر على بعد أعمق يتعلق بثقافة مجتمع لا يزال أفراده لا يجدون غضاضة في التعاطي مع برمجيات مقرصنة دونما أي مراعاة لمخاطر الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

دراسة الصالح (2021) التي سعت للتعرف على واقع ممارسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية وتحدياتها وفرص تطويرها، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتألفت عينة الدراسة من 682 عضوًا في كل من جامعة الملك خالد، وجامعة طيبة، وجامعة الحدود الشمالية، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. وأوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط العام لمحور واقع ممارسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية بلغ 3. 50، في حين بلغ المتوسط العام لمحور الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية 2. 98. أما محور الاستراتيجيات المقترحة لتطوير الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية فبلغ 3. 89. كما أوضحت النتائج أن قصور نظام الحوافز والمكافآت للباحثين واقتصار مفهوم التعليم القائم على الابتكار والملكية الفكرية على بعض التخصصات، إضافة لافتقار الجامعات لرؤية واضحة للملكية الفكرية والابتكار، تعد من أهم الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية. وأوضحت النتائج وجود فروق دالة لمحور واقع ممارسة الملكية الفردية وريادة الأعمال تعزى لمتغير النوع لصالح الإناث، كما توجد فروق دالة لمحوري الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال والاستراتيجيات المقترحة لتطوير الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لصالح أعضاء هيئة التدريس.

دراسة الجرف (2021) التي هدفت إلى الكشف عن مدى وعي الأساتذة والطلاب بحقوق الملكية الفكرية للمواد التعليمية الإلكترونية، وما هي نظرتهم لحقوق الملكية الفكرية وانتهاكات تلك الحقوق؟ وما أسباب عدم التزام البعض بها؟ وما التصورات الخاطئة لديهم عنها؟ وأظهرت نتائج الدراسة قلة وعي الطالب بخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والحاجة إلى حماية المواد التعليمية الإلكترونية، وإلى وجود سياسات ظاهرة واضحة لدى الجامعات تدعم تطوير المصنفات الرقمية واستخدامها في التعليم الإلكتروني من قبل الأساتذة والطلاب. كما أظهرت النتائج وجود تصورات خاطئة لدى كثير من الطلاب والأساتذة العرب عن نقل واستخدام المصادر الرقمية

دون توثيق أو استئذان بعضها معتقدات اجتماعية.

كما هدفت دراسة الحارثي وآخرون (2022) لقياس مدى وعي طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطبقت على عينة من طالبات كلية علوم الأسرة في جامعة طيبة في منطقة المدينة المنورة، واعتمدت في جمع البيانات على أداة الاستبانة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود انخفاض في مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة بوجود دعم من داخل الجامعة لدعم الملكية الفكرية، وأن مستوى معرفة الطالبات بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية لدعم الملكية الفكرية منخفض، وأن مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية وارتباطها بإنتاجهم مرتفع. وأوصى البحث برفع مستوى وعى الطالبات بحقوق الملكية الفكرية من خلال نشر الثقافة والمعرفة بالمجال وتوعيتهم عن طرق حماية حقوقهم.

وهدفت دراسة رضوان (2022) إلى معرفة مدى وعي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بقنا بحقوق الملكية الفكرية والدور الذي تقوم به الجامعة من أجل نشر ثقافة الملكية الفكرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات؛ للحصول على صورة تعبر عن الواقع الفعلي لمستوى وعي عينة الدراسة بحقوق الملكية الفكرية، وتمثلت عينة الدراسة في (320) عضو هيئة تدريس ومعاونيهم من (21) كلية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لديهم وعي بحقوق الملكية الفكرية في البيئة التقليدية والرقمية. وأوصت بضرورة تخصيص مقرر دراسي مستقل يدرس لطلاب المراحل الجامعية الأولى والدراسات العليا عن الملكية الفكرية.

دراسة عكاشة (2022) التي هدفت إلى التعرف على مدى وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات في مكتبة الملك عبد الله بجامعة أم القرى بحقوق الملكية الفكرية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة؛ لرصد مدى وعي العاملين بمكتبة الملك عبد الله الجامعية بحقوق الملكية الفكرية، وذلك باستخدام الاستبانة التي تم توجيهها للعاملين بمكتبة الملك عبد الله الجامعية على اختلاف كوادرهم الوظيفية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية صدر بالمرسوم الملكي رقم م/11 بتاريخ 1410/5/19هـ وهو ما ظل يعمل به حتى صدور المرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 1424/7/2هـ ليتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. أما الجهة المعنية الرئيسة فهي الهيئة السعودية للملكية الفكرية، التي تهدف إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة ودعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية. ومن توصيات الدراسة ضرورة إنشاء إدارة للملكية الفكرية بجامعة أم القرى أسوة ببعض الجامعات التي أنشأت مثل هذه الإدارة؛ للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

وأخيرًا هدفت دراسة العشيوي (2023) إلى عرض دور الجهات والمنظمات الدولية والوطنية في المملكة العربية السعودية لحماية التصميم الجرافيكي المبتكر والحد من الغش التجاري، بعرض الأساليب الجرافيكية المتبعة في تقليد العلامات التجارية بغرض توضيح أهمية تعزيز وعي المصمم الجرافيكي بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالابتكارات تصميم العلامة التجارية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال طرح الوثيقة السعودية لسياسات الملكية الفكرية؛ لعينة مادية تمثلها مختارات من علامات تجارية، وعينة بشرية قصدية من المصممين السعوديين، وغير السعوديين من المقيمين في المملكة وفق خصائص العينة حسب الجنسية وعدد سنوات الخبرة؛ حيث مثلت العينة (51) من السعوديين ما نسبته 81%، في حين بلغ عدد المصممين غير السعوديين (12) ما نسبته 19%. واستعانت الباحثة بأداة المقابلة، وأداة الملاحظة، وأداة الاستبانة. وعرض البحث أدبيات ابتكار المصمم الجرافيكي للعلامة التجارية ودورها في دعم الاقتصاد وفق دور منظمات حماية العلامة التجارية المبتكرة والحد من الغش التجاري عبر دراسة تحليلية لأساليب التقليد في العلامات التجارية من خلال عرض نماذج لبعض القضايا المتعلقة بتقليد العلامة التجارية. أثبتت نتائج البحث أن درجة وعي المصممين متفاوتة بحسب دراية واطلاع المصمم على قوانين حماية الملكية الفكرية، وأوصت بإعداد مقرر مستقل في الدراسة

الجامعية لتخصص التصاميم والفنون يتناول تطبيقات القوانين المحلية والعالمية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

المحور الثاني: الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي:

1) مفهوم الثورة المعلوماتية:

يقصد بالمعلوماتية "مجموعة النظم العلمية المختلفة التي تعني بالدراسة النظرية والتطبيقات العلمية لكافة الجوانب الفنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة باستخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، مثل علوم الكمبيوتر والبرمجيات وشبكات الاتصال ونقل البيانات وغيرها (حسونة ورسمي والحبشي، 2000، ص16). كما أن المعلوماتية بما تتيحه من تبادل المعارف والخبرات وتفاعلها سوف تجعل تسارع الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية متزايدًا مع بداية القرن الحادي والعشرين، وسوف يكون التغير تغيرًا أُسيًا؛ مما يجعل الفجوة بين من يبدع ومن لا يستطيع أن يبدع في اتساع مستمر (فوزي، 2006).

ويعرف البياتي (2002) الثورة المعلوماتية بأنها "حالة من تسامي قيمة المعلومات وارتفاعها إلى المستوى الذي يجعلها واحدة من بين عناصر الإنتاج التي قد تكون من أهمها مستقبلا وواحدة من عناصر القوة المعاصرة. بل أهمها. بفعل التقدم التقني الهائل في مجال إنتاج وإيصال وتوزيع المعلومات" (ص82).

2) سمات عصر المعلوماتية:

حددت دراسة خالد (2013) سمات عصر المعلوماتية، فيما يأتي:

التزايد المتسارع بين الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية وتطبيقاتها في حياتنا.

- التوسع في إنتاج الطاقة البديلة من مصادر متباينة.
- تدفق المعلومات العلمية الحديثة والدقيقة.
- إنتاج أجهزة فائقة الدقة والكفاءة والحداثة.
- بناء أنظمة آلية للمعلومات مثل الموسوعة والمعاجم والأدلة والفهارس مخزنة آليًا، فضلًا عن الكتب الإلكترونية.
- ثورة في مجال المواصلات والاتصالات ووسائل الاتصال التفاعلية.

3) إيجابيات الثورة المعلوماتية:

حددت دراسة الزبيدي (2009) إيجابيات الثورة المعلوماتية في:

- تسهيل عملية التواصل.
- حفظ المعلومات وتخزينها.
- سهولة الحصول على المعلومات وتبادل الخبرات والأخبار المهمة.
- يساعد على التواصل مع الآخرين.
- الحصول وتبادل المعلومات بأقل تكلفة.
- سرعة وسهولة نقل البيانات والمعلومات والملفات لا سلكيا.
- متابعة المستجدات الثقافية.
- متابعة آخر الأخبار السياسية.
- وسيلة تخزينية (ملفات صور، فيديو، موسيقى).

- سرعة إيصال المعلومات المفيدة.
- وسيلة للتفكير والإبداع.

4) دور المملكة العربية السعودية في تعزيز الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي:

تشهد المملكة العربية السعودية نقلة نوعية وتغييرًا في استراتيجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتماد تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، التي تهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل للوطن، وتعتمد على ثلاثة محاور هي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح؛ وذلك لبناء وطن أكثر ازدهارًا يحصل فيه كل مواطن على تعليم، وتأهيل، وفرص عمل، وخدمات في جميع الميادين، ورعاية صحية، وسكن، وغيرها من احتياجات أبناء هذا الوطن (الشهري، 2018).

ونظرًا لأهمية الملكية الفكرية؛ فقد أولت المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة للملكية الفكرية، واتخذت تدابير مهمة، كما عملت على تحديث قوانينها وتشريعاتها المرتبطة بها؛ من أجل حماية الإبداع الفكري؛ نظرًا لدوره في تحفيز الإبداع والابتكار أمام أبناء الوطن، وبناء اقتصاد المعرفة، إضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني وتنميته والنهوض به؛ مما يسهم في تحقيقها مراكز متقدمة في تصنيف ما تمتلكه من الحقوق الذي من شأنه تعزيز التقدم الاقتصادي والثقافي وتحقيق تقدم شامل.

وقد أنشأت المملكة العربية السعودية الهيئة السعودية للملكية الفكرية التي تأسست عام (2017)، والتي تعد إحدى المبادرات المنجزة ضمن برنامج التحول الوطني 2020–2030؛ ولهذا أصبحت السعودية أمام مرحلة كبيرة يتم من خلالها تفعيل أدوات الاقتصاد المعرفي، واستثمار الإمكانات القوية التي يرتكز عليها اقتصاد البلاد. واحتلت المملكة العربية السعودية الأولى عربيًا في حماية الملكية الفكرية، وقد أثمرت جهود المملكة المتواصلة والجادة على هذا الصعيد، عن تصنيفها ضمن الدول الرائدة في حماية الملكية الفكرية من الناحية التشريعية والتنفيذية؛ حيث احتلت السعودية المركز الأول عربيًا والواحد والعشرين عالميًا في مؤشر جذور الابتكار "حماية حقوق الملكية الفكرية العالمي 2017" الصادر عن مركز حماية حقوق الملكية الفكرية التابع لغرفة التجارة الأمريكية (الحازمي، 2018).

ودعت الهيئة السعودية للملكية الفكرية العموم الكرام والمهتمين بالتطوع، وشركات القطاع الخاص، وأفراد المجتمع والمهتمين من المؤسسات والأفراد بالمساهمة في إنشاء وتأسيس جمعيات أهلية "غير هادفة للربح" في مجالات الملكية الفكرية والابتكار والاختراع، من خلال منصة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المخصصة لذلك. وأكدت الهيئة السعودية للملكية الفكرية بأنها ستقوم بإنشاء تلك الجمعيات للحصول على ترخيص لنشاطها وفقًا للاشتراطات التي حددتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وستتولى الهيئة مسؤولية الإشراف والمتابعة على الجمعيات التي تندرج ضمن تصنيفها. وأوضحت الهيئة أن الهدف من إنشاء الجمعيات غير الهادفة للربح في الملكية الفكرية هو التشجيع على حماية الملكية الفكرية واحترامها وتنظيم مجالاتها في المملكة، والتوعية بأهمية الملكية الفكرية، وحماية حقوقها للمساهمة بالارتقاء بها وفق أفضل الممارسات (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2023).

5) دور الجامعات السعودية في تعزيز الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي:

المعلومة هي إحدى ثمرات فكر الإنسان، وهي التي تتحول فيما بعد إلى رصيد معرفي تستفيد منه البشرية لتسيير حياتهم؛ مما استوجب الاعتراف بالملكية الفكرية للأشياء المبتكرة، ونظرًا لأهمية الأفكار، ومع تزايد الوعي الإنساني والتطور العلمي لدى الأمم، ومدى تأثير تلك الأفكار على الأنظمة الاقتصادية، وعلى رفع المستوى الثقافي والحضاري للشعوب والدول؛ هذا ما جعل الدول تسعى إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وردها إلى أصحابها، بحكم أن قوة الأمم تقاس بحجم الملكية الفكرية التي تملكها.

وتلعب الملكية الفكرية دورا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وقد تنبه العديد من دول العالم –المتقدمة والنامية– إلى ضرورة حماية تلك الحقوق بها؛ إذ ينعكس ذلك على حماية وتشجيع منتجات الفكر الإبداعية والمعرفية، لاسيما في ظل

التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية التي يشهدها العالم بأسره.

فالتطور التكنولوجي الذي شهده العالم بالانتقال من كل ما هو تقليدي إلى رقمي، كان له تأثير إيجابي على التنمية. فالرقمنة عملت على تسهيل وزيادة سرعة تدفق المعلومات مع توفير وقت وجهد أقل؛ حيث أصبح نفاذ المعلومات مرنًا ودون قيد. غير أن ذلك خلق العديد من المشاكل كالقرصنة والاعتداءات الواقعة على حقوق الملكية الفكرية، هذه الأخيرة التي تعد نتاج فكر الإنسان وإبداعه؛ الأمر الذي أوجب إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مثل هذه الإشكاليات (نواصيرية وعصام، 2022).

ولطالما كانت الأهداف الأساسية لنظام الملكية الفكرية هي تشجيع التكنولوجيا الجديدة والأعمال الإبداعية وإنشاء أساس اقتصادي مستدام للاختراع والإبداع من منظور اقتصادي بحت، وإذا وضعنا جانبًا الأهداف الأخرى لنظام الملكية الفكرية مثل الحقوق المعنوية، فليس هناك سبب يمنعنا من استخدام الملكية الفكرية لمكافأة الاختراعات أو الابتكارات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي، ويستخدم أصحاب الحقوق مجموعة من التكنولوجيات الرقمية لحماية مصنفاتهم من الانتهاك؛ إذ تحمي هذه التكنولوجيا المصنفات من أي تغيير غير مصرح به، ووفقًا للقانون الدولي، لا يجوز إزالة أو تغيير أو تجاوز حماية إدارة الحقوق الرقمية (عبد الرزق، 2021).

وتعتبر الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بمثابة منبع للاقتصاد المعرفي، فالملكية الفكرية تضيف آلية أخرى تمكن الجامعات من نشر المعارف التي تنتجها وضمان استخدام تلك المعارف في القطاعات الاقتصادية. وتقوم "الويبو" بتوفير ما يلزم من مشورة ودعم لمساعدة الجامعات والمؤسسات البحثية حول العالم على الاستفادة من ملكيتها الفكرية ومواصلة الإسهام في التطوير والابتكار. فبدون وثيقة واضحة ورسمية لحماية حقوق الملكية الفكرية واستخدام تلك الحقوق لن يكون لأصحاب المصالح على صعيد الجامعات/ مؤسسات البحث (أساتذة – باحثون – طلاب وغيرهم) وشركاء التسويق (الجهات الصناعية الراعية أو المنظمات غير البحثية)؛ أي إرشادات عن كيفية اتخاذ قرارات بشأن الملكية الفكرية (محمد وفقيري والمختار، 2020).

وتبرز الجامعات السعودية كإحدى المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يفرض عليها النهوض بمجال الملكية الفكرية تشريعًا، وإشرافًا، وتطبيقًا، وإحداث حراك علمي ومعرفي للمساهمة الفعالة في النهوض بالتنمية الاقتصادية للمجتمع السعودي، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات كدراسة الهدلق (2013) التي أوضحت أن الملكية الفكرية تعد أحد العوامل الأساسية في إرساء الاقتصاد الوطني؛ لتحقيق مكانة مرموقة على الصعيد العالمي، كما أكدت دراسة ناصري وبركات (2019) أن حماية حقوق الملكية الفكرية من متطلبات تحقيق التنمية اقتصادية، كما أوضحت أن التفرد بالمزايا التنافسية وحمايتها من التقليد يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولًا: مجتمع الدراسة: جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعات: الإمام محمد بن سعود، الملك سعود، شقراء.

ثانيًا: عينة الدراسة: عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، وهي: (جامعة الإمام محمد بن سعود – جامعة الملك سعود –جامعة شقراء)، وفيما يلي الخصائص الإحصائية لعينة الدراسة:

جدول (1) الخصائص الإحصائية لعينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية)

الجامعة	الكليات النظرية	الكليات العملية	المجموع	النسبة المئوية
جامعة الإمام محمد بن سعود	32	24	56	53% .45
جامعة الملك سعود	19	17	36	27% .29
جامعة شقراء	17	14	31	20% .25
الإجمالي	68	55	123	100%

وقد اعتمدت الباحثة على نوعين من العينات هما:

عينة استطلاعية: تكونت عينة الدراسة الاستطلاعية من (40) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس من مفردات مجتمع الدراسة من الكليات النظرية والعملية.

عينة أساسية: تألفت عينة الدراسة الأساسية من (123) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس اختيرت بطريقة العينة العشوائية الطبقية، واختارت الباحثة في المرحلة الأولى بأسلوب العينة العشوائية (128) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، وهي: (جامعة الإمام محمد بن سعود – جامعة الملك سعود– جامعة شقراء). وبعد التطبيق الميداني لأداة الدراسة، حصلت الباحثة على (123) استبانة من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، صالحة للتحليل الإحصائي بما يمثل (96%) من جملة الاستبانات الموزعة على أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية؛ حيث استبعدت الباحثة عدد (5) استبانات، من الاستبانات التي لاحظت الباحثة أن الإجابات بتلك الاستبانات تمت بشكل موحد على استجابة معينة؛ مما تشير إلى عدم الدقة في قراءة فقرات الاستبانة.

ثالثًا: منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لتحقيق أهدافه؛ حيث أمكن من خلاله الوقوف على الدور الذي تقوم المملكة العربية السعودية في حماية الملكية الفكرية، وكذلك تحديد طبيعة الثورة المعلوماتية وسماتها وإيجابياتها، ثم توضيح دور الجامعات السعودية في حماية الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي.

رابعًا: إعداد أداة الدراسة: قامت الباحثة بتصميم استبانة تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الهدف من الاستبانة: جمع البيانات من عينة من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية عن دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظرهم.

بناء وتصميم الاستبانة: لتحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ تم بناء استبانة وفقًا لمقياس ليكارت الرباعي في درجة موافقة أفراد العينة على الفقرات لكل بعد من أبعاد الاستبانة، وتضمنت الاستبانة ثلاثة أبعاد، كما يوضحهما جدول (2) التالي:

جدول (2) عدد الفقرات والدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة والاستبانة ككل

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	الدرجة
المحور الأول: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية.	15	60
المحور الثاني: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية.	10	40
المحور الثالث: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية.	10	40
الاستبانة ككل	35	140

التأكد من صدق الاستبانة: من أجل التحقق من صدق الاستبانة؛ استخرجت الباحثة مؤشرات الصدق التالية:

صدق المحكمين/ المحتوى: للتأكد من صدق محتوى الاستبانة في قياس ما وضعت لقياسه؛ قامت الباحثة بعرض الاستبانة على عدد (12) من المحكمين المختصين وذوي الخبرة في مجالات البحث العلمي؛ وذلك للحكم على صدقها، واعتمدت الباحثة على نسبة اتفاق (95%) فأكثر من آراء المحكمين معيارًا لقبول فقرات الاستبانة، وأجرت التعديلات اللازمة في ضوء تعديلات هيئة التحكيم، من تعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملاءمة، حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية، وبذلك اعتبرت الباحثة الاستبانة صالحة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد بلغ عدد أسئلة الاستبانة في صورتها النهائية (5) أسئلة خاصة بالبيانات الأولية، إضافة إلى (35) فقرة موزعة على ثلاثة محاور تجيب عن أسئلة الدراسة وتحقق أهدافها.

صدق الاتساق الداخلي: بعد تحقيق صدق المحكمين لأداة الدراسة، طبقت الباحثة الاستبانة ميدانيًا على العينة الاستطلاعية المكونة من (40) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس من مفردات مجتمع الدراسة، وقد استخدمت الباحثة لإيجاد معاملات الارتباط البرنامج الإحصائي (SPSS–V23)، وتم تطبيق الاستبانة وفق مقياس ليكارت الرباعي؛ أي أن الدرجة الكلية للاستبانة هي (140) درجة.

ولمعرفة صدق اتساق الفقرات مع الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة؛ تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة. وجدول رقم (3) يوضح معاملات الارتباط بين هذه الدرجات.

جدول (3) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة وبين الدرجة الكلية محور من محاور الاستبانة

م	البعد / الفقرات	معامل الارتباط
المحور الأول: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية		
1	تضع الجامعة إجراءات لتشجيع ودعم التحقيق العلمي والبحثي.	0. 871
2	تضع الجامعة سياسة متوازنة تضمن تعزيز سمعتها كمؤسسة أكاديمية بحثية، وفي نفس الوقت تعزز سمعة الباحثين المنتمين لها.	0. 799
3	تتضمن الجامعة إجراءات سهلة وميسرة وواضحة لتسجيل حقوق الملكية الفكرية.	0. 758
4	تلزم الجامعة طلاب الدراسات العليا الملتحقين بالجامعة في بحوث برامج الماجستير والدكتوراه بالتوقيع على إقرارات تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.	0. 817
5	تضع الجامعة سياسة واضحة ومعلن عنها لتسويق الأعمال البحثية والإبداعية للباحثين والعاملين بها.	0. 781
6	تضع الجامعة سياسة واضحة ومعلنة لتوزيع العوائد المالية الناتجة عن تسويق واستغلال حقوق الملكية الفكرية بطريقة عادلة ومنصفة لأصحاب الحقوق.	0. 755
7	تحرص الجامعة على نشر نتائج البحوث العلمية المرتبطة بالاختراعات في مجلات عالمية.	0. 749
8	تقدم الجامعة برامج للدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه في الملكية الفكرية.	0. 781
9	تعترف الجامعة بحقوق منسوبيها في نشر أعمالهم العلمية وتصدّق عليها، شريطة أن تجيز وحدة الملكية الفكرية.	0. 801
10	تضع الجامعة عقوبات على حالات الاعتداء على المقررات الإلكترونية، واستغلالها بشكل أو بآخر، دون الحصول على تصريح مسبق من صاحب الحق الأدبي والمادي لهذه المادة.	0. 820
11	تمنع الجامعة بث أو عرض أو نشر المقررات الإلكترونية المسروقة إلكترونيًا، بدون ترخيص، واستخدام مواد مواقع أخرى، بدون الالتزام بشروط الاستخدام.	0. 809
12	تحرص الجامعة على توجيه منسوبيها لعدم تحميل المقررات الإلكترونية من الإنترنت لاستخدامها في أشكال أخرى دون إذن.	0. 897
13	تحرص الجامعة على منح شهادات التقدير والأوسمة تشجيعًا لمنسوبيها عند حصولهم على براءة اختراع.	0. 915
14	تحرص الجامعة على توسيع وتعزيز دائرة علاقات المخترعات والمبتكرات مع القطاع الصناعي؛ لتحقيق أكبر استفادة منها.	0. 790
15	تحرص الجامعة على الاستعانة بعدد من الكفاءات العلمية المتخصصة التي تلتزم بالموضوعية والحيادية	0. 867
المحور الثاني: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية.		
16	تحرص الجامعة على نشر وإيداع بعض الكتب والإرشادات التي تتناول حقوق الملكية الفكرية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى جانب الكيان الإداري بالجامعة.	0. 792
17	تحرص الجامعة باستمرار على تنفيذ برامج توعوية لمنسوبيها لرفع الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية.	0. 798
18	توفر الجامعة مكتب رسمي لحماية حقوق الملكية الفكرية.	0. 827
19	تحرص الجامعة على وجود سجلات آمنة لتدوين كل ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.	0. 835.
20	تسعى الجامعة إلى تسجيل علاماتها التجارية المرتبطة بمنتجاتها وخدماتها، مع التأكد من عدم وجود علامة تجارية مشابهة لها في نطاق الاستغلال.	0. 801
21	تستخدم الجامعة وسائل وطرق آمنة للحماية التقنية والأمن المعلوماتي للمؤلفات والكتب الموجودة على المنصات الرقمية، بشكل يكفل حفظ حقوق أصحاب المحتوى التعليمي من إساءات الاستخدام.	0. 816
22	توفر الجامعة مراكز وهيئات رسمية لتوفير الدعم اللازم لأعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين للحصول على براءات اختراع في المجالات المختلفة.	0. 796

23	تستخدم الجامعة برامج حديثة ودقيقة لفحص نسب الاقتباس للرسائل العلمية والأبحاث المنشورة في مجلات تابعة لها.	0. 766
24	تظهر الجامعة من خلال قطاعاتها المختلفة اعترافها واحترامها لحقوق الملكية الفكرية ودورها المركزي في نجاح البحث العلمي.	0. 837
25	تحرص الجامعة على إعداد كتيب دوري بالإجراءات والسياسات التي تتبعها لحماية حقوق الملكية الفكرية ونشره وتوزيعه على أعضاء هيئة التدريس والباحثين ووضعه في مكتبات الجامعة والكليات التابعة لها.	0. 855
	المحور الثالث: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية.	
26	تتخذ الجامعة قرارات تتعلق بالتحديد والإفصاح وتسويق الملكية الفكرية للباحثين المقيدين بها، بشكل يعزز سمعة الجامعة، ويحفظ حقوق المؤلفين والمعدين للأبحاث.	0. 819
27	تتضمن الجامعة قواعد لتنظيم حقوق الملكية الفكرية في حالات الرعاة الخارجيين وعلاقات التعاون البحثي مع أطراف أخرى.	0. 869
28	تضع الجامعة سياسة لحماية الملكية الفكرية تتوافق مع القوانين السارية والاتفاقيات الدولية المنظمة للأنشطة البحثية والإبداعية.	0. 859
29	توفر الجامعة قواعد لتنظيم حقوق الملكية الفكرية للباحثين الزائرين أثناء ممارستهم لأنشطتهم البحثية داخل الجامعة	0. 847
30	تضع الجامعة قيودًا على الاستعمال الشخصي للمصنفات التعليمية؛ بحيث يكون في حدود الطلاب والباحثين متحدي الإعاقة من منسوبيها.	0. 851
31	تتضمن الجامعة وجود سياسة واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية للكتب المترجمة من لغات أخرى.	0. 859
32	تتضمن إجراءات التسجيل والمنح لبرامج الماجستير والدكتوراه بالجامعة تقديم الباحثين تقارير رسمية عن نسب الاقتباس من المراجع والمصادر الأخرى.	0. 895
33	تتضمن قواعد الترقية في الجامعة احتساب براءات الاختراع ضمن الإنجازات العلمية التي تؤخذ في الحسبان في الترقية العلمية.	0. 911
34	إلزام أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بأهمية الالتحاق ببرامج تنمية القدرات، وخاصة فيما يتعلق بأهمية التوثيق الصحيح في كتابة البحوث والرسائل العملية.	0. 947
35	تضع الجامعة شروطًا تحفظ بها حقوق الملكية الفكرية لها عندما يقوم أحد العاملين بها من الإداريين بإنتاج أو صنع أو إبداع أي عمل أو اختراع.	0. 938

يتضح من جدول (3) أن جميع قيم معامل الارتباط ملائمة؛ حيث تراوحت في المحور الأول بين (0. 749–0. 915)، وتراوحت في المحور الثاني بين (0. 766–0. 855)، وتراوحت في المحور الثالث بين (0. 819–0. 947)، وجميعها معاملات ارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (0. 01)؛ مما يشير إلى إمكانية التعامل مع فقرات الاستبانة، أي أن الاستبانة تتصف باتساق داخلي جيد؛ مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الاستبانة.

4) التأكد من ثبات الاستبانة والصدق الذاتي: طبقت الباحثة الاستبانة ميدانيًا على العينة الاستطلاعية المكونة من (40) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس من مفردات مجتمع الدراسة؛ وذلك بهدف تحديد الثبات وزمن الاستجابة، ومدى فهمهم لعبارات الاستبانة؛ حيث اتضح عدم وجود أي استفسارات من العينة الاستطلاعية حول مفردات الاستبانة، وللتأكد من الثبات؛ قامت الباحثة، بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، بحساب معاملات الثبات لدرجة كل محور من محاور الفرعية الاستبانة، وأيضا للدرجة الكلية للاستبانة، وجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (٤) معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية.	15	0. 819	0. 904
المحور الثاني: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية.	10	0. 805	0. 897
المحور الثالث: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية.	10	0. 864	0. 929
للاستبانة ككل	35	0. 829	0. 910

يتضح من جدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة تراوحت بين (0. 805–0. 864)، وهي معاملات ثبات مقبولة، وأن معامل ثبات إجمالي الاستبانة (0. 829)؛ الأمر الذي يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة عند تطبيقها؛ حيث تشير الدراسات إلى أن معامل الثبات يعد عاليًا إذا بلغ (0. 7) فأكثر، كما أن قيمة معامل الصدق الذاتي لمحاور الاستبانة تراوحت بين (0. 897– 0. 929)، وهي معاملات صدق جيدة، وأن معامل الصدق الذاتي للاستبانة ككل بلغ (0. 910)، وهو معامل صدق جيد، وبذلك تعد الاستبانة على درجة مناسبة من الثبات والصدق، ويمكن الاعتماد عليها في عملية

القياس، وبالتالي أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق.

5) الصورة النهائية للاستبانة: بعد التأكد من صدق وثبات الاستبانة وتجريبها على عينة استطلاعية، تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة.

6): تطبيق الاستبانة: من خلال تصميم الاستبانة على نماذج جوجل، تم إتاحتها أون لاين لعينة الدراسة، وتم تلقى الاستجابات وتحليلها.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

استخدمت الباحثة في تحليل النتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار "ت" لدلالة الفروق بين العينات، وأيضا معادلة طول الفئة لحساب درجة كل فقرة(1). ويمكن الإجابة على أسئلة الدراسة كالتالي:

1) **للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة:** ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة لفقرات المحور الأول: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وللمحور ككل كما يوضحها جدول (5):

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة للمحور الأول: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الدرجة
1	تضع الجامعة إجراءات لتشجيع ودعم التحقيق العلمي والبحثي.	91 .2	99 .0	10	مرتفعة
2	تضع الجامعة سياسة متوازنة تضمن تعزيز سمعتها كمؤسسة أكاديمية بحثية، وفي نفس الوقت تعزز سمعة الباحثين المنتمين لها.	02 .3	94 .0	8	مرتفعة
3	تتضمن الجامعة إجراءات سهلة وميسرة وواضحة لتسجيل حقوق الملكية الفكرية.	87 .2	02 .1	12	مرتفعة
4	تلزم الجامعة طلاب الدراسات العليا الملتحقين بالجامعة في بحوث برامج الماجستير والدكتوراه بالتوقيع على إقرارات تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.	83 .2	94 .0	14	مرتفعة
5	تضع الجامعة سياسة واضحة ومعلن عنها لتسويق الأعمال البحثية والإبداعية للباحثين والعاملين بها.	70 .2	97 .0	15	مرتفعة
6	تضع الجامعة سياسة واضحة ومعلنة لتوزيع العوائد المالية الناتجة عن تسويق واستغلال حقوق الملكية الفكرية بطريقة عادلة ومنصفة لأصحاب الحقوق.	96 .2	94 .0	9	مرتفعة
7	تحرص الجامعة على نشر نتائج البحوث العلمية المرتبطة بالاختراعات في مجلات عالمية.	84 .2	98 .0	13	مرتفعة
8	تقدم الجامعة برامج للدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه في الملكية الفكرية.	88 .2	96 .0	11	مرتفعة
9	تعترف الجامعة بحقوق منسوبيها في نشر أعمالهم العلمية وتصدّق عليها، شريطة أن تجيز وحدة الملكية الفكرية.	33 .3	83 .0	2	مرتفعة جدًا
10	تضع الجامعة عقوبات على حالات الاعتداء على المقررات الإلكترونية، واستغلالها بشكل أو بآخر، دون الحصول على تصريح مسبق من صاحب الحق الأدبي والمادي لهذه المادة.	30 .3	80 .0	3	مرتفعة جدًا
11	تمنع الجامعة بث أو عرض أو نشر المقررات الإلكترونية المسروقة إلكترونيًا بدون ترخيص، واستخدام مواد مواقع أخرى بدون الالتزام بشروط الاستخدام.	26 .3	81 .0	4	مرتفعة جدًا
12	تحرص الجامعة على توجيه منسوبيها لعدم تحميل المقررات الإلكترونية من الإنترنت لاستخدامها في أشكال أخرى دون إذن.	06 .3	92 .0	6	مرتفعة
13	تحرص الجامعة على منح شهادات التقدير والأوسمة؛ تشجيعًا لمنسوبيها عند حصولهم على براءة اختراع.	37 .3	81 .0	1	مرتفعة جدًا
14	تحرص الجامعة على توسيع وتعزيز دائرة علاقات المخترعات والمبتكرات مع القطاع الصناعي، لتحقيق أكبر استفادة منها.	05 .3	90 .0	7	مرتفعة

(1) لتقدير دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ تم تقسيم الدرجات إلى أربعة مستويات اعتمادًا على المعادلة التالية: طول الفئة 1/4-4، وتحديد المستويات كالآتي: منخفضة من (أقل من 1. 75)، متوسطة من (1. 75-أقل من 2. 50)، مرتفعة من (2. 50-إلى أقل من 3. 25)، مرتفعة جدًا (من 3. 25 -4).

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الدرجة
15	تحرص الجامعة على الاستعانة بعدد من الكفاءات العلمية المتخصصة التي تلتزم بالموضوعية والحيادية.	3. 20	0. 95	5	مرتفعة
	المجموع الكلى للمحور	58 .45 (3. 04)	52 .10	مرتفعة	

يتضح من جدول (5): أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول (دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس) بلغ (3. 04)، وبدرجة تقدير مرتفعة. وعلى مستوى الفقرات الفرعية، انحصرت المتوسطات الحسابية ما بين (3. 37 – 2. 70)؛ حيث جاءت الفقرة الثالثة عشرة من المحور الأول (تحرص الجامعة على منح شهادات التقدير والأوسمة؛ تشجيعًا لمنسوبيها عند حصولهم على براءة اختراع) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (3. 37)، وبدرجة تقدير مرتفعة جدًا، بينما جاءت الفقرة الخامسة من المحور (تضع الجامعة سياسة واضحة ومعلن عنها لتسويق الأعمال البحثية والإبداعية للباحثين والعاملين بها) في المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (2. 70)، وبدرجة تقدير مرتفعة.

2) للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة: ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة لفقرات المحور الثاني: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وللمحور ككل كما يوضحها جدول (6):

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة للمحور الثاني: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الدرجة
1	تحرص الجامعة على نشر وإيداع بعض الكتب والإرشادات التي تتناول حقوق الملكية الفكرية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى جانب الكيان الإداري بالجامعة.	2. 91	0. 99	7	مرتفعة
2	تحرص الجامعة باستمرار على تنفيذ برامج توعوية لمنسوبيها لرفع الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية.	2. 80	0. 96	10	مرتفعة
3	توفر الجامعة مكتبًا رسميًا لحماية حقوق الملكية الفكرية.	3. 28	0. 82	1	مرتفعة جدًا
4	تحرص الجامعة على وجود سجلات آمنة لتدوين كل ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.	2. 84	0. 89	9	مرتفعة
5	تسعى الجامعة إلى تسجيل علاماتها التجارية المرتبطة بمنتجاتها وخدماتها، مع التأكد من عدم وجود علامة تجارية مشابهة لها في نطاق الاستغلال.	2. 86	1	8	مرتفعة
6	تستخدم الجامعة وسائل وطرق آمنة للحماية التقنية والأمن المعلوماتي للمؤلفات والكتب الموجودة على المنصات الرقمية بشكل يكفل حفظ حقوق أصحاب المحتوى التعليمي من إساءات الاستخدام.	3. 26	0. 91	2	مرتفعة جدًا
7	توفر الجامعة مراكز وهيئات رسمية لتوفير الدعم اللازم لأعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين للحصول على براءات اختراع في المجالات المختلفة.	3. 11	0. 72	4	مرتفعة
8	تستخدم الجامعة برامج حديثة ودقيقة لفحص نسب الاقتباس للرسائل العلمية والأبحاث المنشورة في مجلات تابعة لها.	3. 13	0. 97	3	مرتفعة
9	تظهر الجامعة من خلال قطاعاتها المختلفة اعترافها واحترامها لحقوق الملكية الفكرية ودورها المركزي في نجاح البحث العلمي.	2. 93	0. 99	6	مرتفعة
10	تحرص الجامعة على إعداد كتيب دوري بالإجراءات والسياسات التي تتبعها لحماية حقوق الملكية الفكرية ونشره وتوزيعه على أعضاء هيئة التدريس والباحثين ووضعه في مكتبات الجامعة والكليات التابعة لها.	3. 02	0. 97	5	مرتفعة
	المجموع الكلى للمحور	30. 15 (3. 01)	7. 31	مرتفعة	

يتضح من جدول (6) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثاني (دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس) بلغ (3. 01)، وبدرجة تقدير مرتفعة. وعلى مستوى الفقرات الفرعية، انحصرت المتوسطات الحسابية ما بين (3. -28 2. 80)؛ حيث جاءت الفقرة الثالثة من المحور (توفر الجامعة مكتبًا رسميًا لحماية حقوق الملكية الفكرية) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (3. 28)، وبدرجة تقدير مرتفعة جدًا، بينما جاءت الفقرة الثانية من المحور (تحرص الجامعة باستمرار على تنفيذ برامج توعوية لمنسوبيها لرفع الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية) في المرتبة العاشرة والأخيرة، بمتوسط حسابي (2. 80)، وبدرجة تقدير مرتفعة.

3) للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة: ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة لفقرات المحور الثالث: ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وللمحور ككل كما يوضحها جدول (7):

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة للمحور الثالث: ما دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الدرجة
1	تتخذ الجامعة قرارات تتعلق بالتحديد والإفصاح وتسويق الملكية الفكرية للباحثين المقيدين بها، بشكل يعزز سمعة الجامعة، ويحفظ حقوق المؤلفين والمعدين للأبحاث.	3. 34	0. 84	1	مرتفعة جدً
2	تتضمن الجامعة قواعد لتنظيم حقوق الملكية الفكرية في حالات الرعاة الخارجيين وعلاقات التعاون البحثي مع أطراف أخرى.	3. 29	0. 84	5	مرتفعة جدً
3	تضع الجامعة سياسة لحماية الملكية الفكرية تتوافق مع القوانين السارية والاتفاقيات الدولية المنظمة للأنشطة البحثية والإبداعية.	3. 23	0. 90	7	مرتفعة
4	توفر الجامعة قواعد لتنظيم حقوق الملكية الفكرية للباحثين الزائرين أثناء ممارستهم لأنشطتهم البحثية داخل الجامعة.	3. 11	0. 94	10	مرتفعة
5	تضع الجامعة قيودًا على الاستعمال الشخصي للمصنفات التعليمية؛ بحيث يكون في حدود الطلاب والباحثين متحدي الإعاقة من منسوبيها.	3. 15	0. 96	9	مرتفعة
6	تتضمن الجامعة وجود سياسة واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية للكتب المترجمة من لغات أخرى.	3. 20	0. 87	8	مرتفعة
7	تتضمن إجراءات التسجيل والمنح لبرامج الماجستير والدكتوراه بالجامعة تقديم الباحثين تقارير رسمية عن نسب الاقتباس من المراجع والمصادر الأخرى.	3. 31	0. 89	4	مرتفعة جدً
8	تتضمن قواعد الترقية في الجامعة احتساب براءات الاختراع ضمن الإنجازات العلمية التي تؤخذ في الحسبان في الترقية العلمية.	3. 27	0. 92	6	مرتفعة جدً
9	إلزام أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بأهمية الالتحاق ببرامج تنمية القدرات، وخاصة فيما يتعلق بأهمية التوثيق الصحيح في كتابة البحوث والرسائل العملية.	3. 33	0. 75	2	مرتفعة جدً
10	تضع الجامعة شروطا تحفظ بها حقوق الملكية الفكرية لها عندما يقوم أحد العاملين بها من الإداريين بإنتاج أو صنع أو إبداع أي عمل أو اختراع.	3. 32	0. 79	3	مرتفعة جدً
	المجموع الكلي للمحور	3. 55 (3. 26)	0. 83	مرتفعة جدًا	
	المجموع الكلي للاستبانة	3. 108 (3. 09)	22. 85	مرتفعة	

يتضح من جدول (7) أن المتوسط الحسابي العام لاستبانة تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ككل بلغ (3. 09)، وبدرجة تقدير مرتفعة، كما يتضح

أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثالث (دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس) بلغ (3. 26)، وبدرجة تقدير مرتفعة جدًا. وعلى مستوى الفقرات الفرعية، انحصرت المتوسطات الحسابية ما بين (3. –34 3. 11)؛ حيث جاءت الفقرة الأولى من المحور (تتخذ الجامعة قرارات تتعلق بالتحديد والإفصاح وتسويق الملكية الفكرية للباحثين المقيدين بها، بشكل يعزز سمعة الجامعة، ويحفظ حقوق المؤلفين والمعدين للأبحاث) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (3. 34)، وبدرجة تقدير مرتفعة جدًا، بينما جاءت الفقرة الرابعة من المحور (توفر الجامعة قواعد لتنظيم حقوق الملكية الفكرية للباحثين الزائرين أثناء ممارستهم لأنشطتهم البحثية داخل الجامعة) في المرتبة العاشرة والأخيرة، بمتوسط حسابي (3. 11)، وبدرجة تقدير مرتفعة.

4) للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة: هل يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس لدور الجامعات السعودية في حماية الملكية الفكرية بين الكليات النظرية والعملية؟ قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) للمقارنة بين متوسطي درجات الكليات النظرية والكليات العملية في الاستبانة ككل، ويتضح ذلك في جدول (8):

جدول (8) قيمة (ت) ودلالتها الإحصائية للفرق بين متوسطي درجات الكليات النظرية والكليات العملية في الاستبانة ككل

البيانات الإحصائية المجموعة	العدد (ن)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ع)	درجة الحرية (df)	قيمة(ت) الجدولية		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
					05 .0	01 .0		
الكليات النظرية	68	37 .90	76 .9	121	66 .1	36 .2	88 .19	01 .0
الكليات العملية	55	42 .130	58 .12					

يتضح من جدول (8) ارتفاع متوسط درجات أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية عن متوسط درجات أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية في استبانة تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ حيث بلغ متوسط درجات أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية (130. 42)، بينما بلغ أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية (90. 37)، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (19. 88)، وقيمة (ت) الجدولية تساوي (1. 66) عند مستوى ثقة (0. 05) وتساوي (2. 36) عند مستوى ثقة (0. 01) عند درجة حرية (121).

مما سبق يتضح أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية؛ مما يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية والنظرية في استبانة تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ككل لصالح الكليات العملية.

وفى ضوء ما سبق، يمكن تلخيص نتائج الدراسة الحالية فيما يلي:

الجامعات السعودية يمكن أن يكون لها دور كبير في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقوم به من دعم لحقوق الملكية الفكرية من خلال الأنشطة التدريسية والبحثية، وعلى مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية، وعلى مستوى القرارات واللوائح الرسمية.

- هناك اختلاف على تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ حيث جاء المحور الثالث: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية، في المرتبة الأولى بمتوسط عام (3. 26) بدرجة تقدير مرتفعة جدًا، وجاء المحور الأول: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية، في المرتبة الثانية بمتوسط عام (3.

04) بدرجة تقدير مرتفعة بدرجة، وجاء المحور الثاني: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية، في المرتبة الثالثة بمتوسط عام (3. 06) وبدرجة تقدير مرتفعة.

- هناك تباين في درجة أهمية دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على مستوى الفقرات الخاصة بمحاور الاستبانة؛ حيث حصلت (13) فقرة على درجة تقدير مرتفعة جدًا، بنسبة مئوية (. 137%)، وحصلت (21) فقرة على درجة تقدير مرتفعة، بنسبة مئوية (62. 9%).
- وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية والنظرية في استبانة تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ككل لصالح الكليات العملية.

ويمكن تفسير النتائج السابقة في ضوء ما يلي:

الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الجامعات السعودية محل الدراسة (جامعة الإمام محمد بن سعود – جامعة الملك سعود – جامعة شقراء) لحماية الملكية الفكرية، واتخاذ القرارات التي تضمن تنظيمها والاستفادة منها لخدمة البحث العلمي؛ حيث وضعت جامعة الإمام محمد بن سعود سياسة عامة للملكية الفكرية تستند إلى قرارات مجلس التعليم العالي والجامعات؛ إذ تسعى الجامعة من خلال هذه السياسة إلى حماية الملكية الفكرية للاختراعات والإبداعات التي تتم من قبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب ومن تربطه علاقة معها أو تلك الاختراعات والإبداعات التي تحصل عليها بأي وسيلة؛ وذلك لضمان استخدامها فيما يدعم أهدافها. كما توفر الجامعة الموارد اللازمة لتطبيق هذه السياسة وفق أفضل الممارسات المتعارف عليها لحماية الملكية الفكرية وإدارتها. ومن الإجراءات الفعالة التي اتخذتها الجامعة في هذا الصدد: إنشاء إدارة/ مكتب الملكية الفكرية في وكالة الابتكار ونقل التقنية، بعمادة الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة، وتتولى هذه الإدارة/ المكتب جميع ما يتعلق بالملكية الفكرية، بما يتفق مع هذه السياسة، وأيضا قيام رئيس الجامعة بإنشاء مجلس استشاري للملكية الفكرية في الجامعة، ويشكل المجلس الاستشاري واختصاصاته وصلاحيته بما يخدم منظومة سياسة الملكية الفكرية داخل الجامعة، كما وضعت الجامعة مجموعة من السياسات لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنظيمها داخل الجامعة، ومن أهم تلك السياسات: سياسات للتعامل مع براءات الاختراع، سياسات الملكية لبراءات الاختراع، سياسات خاصة بالتزامات وحقوق المخترعين، سياسات التعامل مع إدارة المصنفات الأدبية لحق المؤلف، سياسة النشر للمصنفات الأدبية، سياسات التعامل مع الأسرار التجارية، سياسة البيانات وقواعد البيانات، سياسة استغلال الملكية الفكرية وتوزيع العوائد المالية، قواعد شراء الملكية الفكرية أو ترخيصها من مصدر خارجي، سياسات خاصة بتحفيز منسوبي الجامعة على الابتكار والاختراع، سياسات خاصة بتسوية النزاعات وتضارب المصالح، سياسات احترام الملكية الفكرية لطرف خارجي.

أما جامعة الملك سعود فقد وضعت برنامجًا للملكية الفكرية وترخيص التقنية، ويهدف إلى تسهيل تسجيل براءات الاختراع وترخيص التقنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وحماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعة، والمساهمة في تمويل العمل البحثي في الجامعة، وخدمة المجتمع والاقتصاد الوطني من خلال تقديم حلول وابتكارات ذات قيمة اقتصادية عالية، وتبني وتطوير ثقافة الاختراعات وزيادة الوعي بأهميتها لدى منسوبي جامعة الملك سعود ولجمهور الشعب السعودي.

كما وضعت جامعة شقراء العديد من السياسات والإجراءات لحماية وتنظيم حقوق الملكية الفكرية بالجامعة، من أمثلتها: يلتزم كل من يعمل بالبحث العلمي بتشجيع ودعم البحوث الإبداعية والمبتكرة والعمل على تسجيل الابتكارات والاختراعات المنبثقة من البحوث العلمية وصيانة حقوق جميع الأطراف المشاركة، كما تلتزم الجامعة بعدم الإخلال بحقوق المؤلفين عند استخدام أو إعادة إنتاج أو نشر المواد التي ساهموا في إنتاجها، وأيضا يلتزم كل من يعمل بالبحث العلمي الذين يتركون الخدمة بجامعة شقراء بعدم

إفشاء أسرار البحوث العلمية، كما وضعت الجامعة برنامجًا لدعم وتسجيل براءات الاختراع يهدف إلى تحفيز أعضاء هيئة التدريس على الابتكار والإبداع العلمي والتشجيع على تسجيل الملكية الفكرية، واستغلالها تجاريًا سواء محليًا أو عالميًا، على أن تندرج تحت إستراتيجية وأولويات الجامعة البحثية.

- تحقيق رؤية الملكة 2030 قد فرضت على الجامعات السعودية ومنها (جامعة الإمام محمد بن سعود – جامعة الملك سعود –جامعة شقراء) اتخاذ بعض القرارات وتحديث اللوائح الجامعية بشكل يضمن تحقيق أهداف التعليم والبحث العلمي المتضمنة في الرؤية وحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، مثل اتخاذ الجامعة قرارات تتعلق بالتحديد والإفصاح وتسويق الملكية الفكرية للباحثين المقيدين بها، بشكل يعزز سمعة الجامعة، ويحفظ حقوق المؤلفين والمعدين للأبحاث، ووضع قواعد لتنظيم حقوق الملكية الفكرية في حالات الرعاة الخارجيين وعلاقات التعاون البحثي مع أطراف أخرى، ووضع سياسة لحماية الملكية الفكرية تتوافق مع القوانين السارية والاتفاقيات الدولية المنظمة للأنشطة البحثية والإبداعية، ووضع قواعد لتنظيم حقوق الملكية الفكرية للباحثين الزائرين أثناء ممارستهم لأنشطتهم البحثية داخل الجامعة، ووضع الجامعة قيودًا على الاستعمال الشخصي للمصنفات التعليمية؛ بحيث تكون في حدود الطلاب والباحثين متحدي الإعاقة من منسوبيها.
- ارتفاع استجابات أفراد العينة على المحور الثالث: دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى القرارات واللوائح الرسمية الأول يمكن تفسيره في ضوء اتجاه أغلب الجامعات السعودية لتحديث لوائحها الداخلية، كما أن القرارات الرسمية تعد من الوسائل الصارمة والحاسمة في حماية وتعزيز الملكية الفكرية؛ لأنها تفرض على جميع منسوبي الجامعة تنفيذها وعدم مخالفتها.
- وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أعضاء هيئة التدريس في الكليات العملية والنظرية في استبانة تحديد دور الجامعات السعودية في حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ككل لصالح الكليات العملية؛ حيث تتضمن الكليات العملية براءات الاختراع وتسجيل العلامات التجارية، بالإضافة إلى أن الجانب الإبداعي أكثر تفوقًا من الكليات النظرية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات الأخرى؛ حيث تتفق مع دراسة كل من الحارثي وآخرون (2022) التي توصلت إلى وجود انخفاض في مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة بوجود دعم من داخل الجامعة لدعم الملكية الفكرية، وأن مستوى معرفة الطالبات بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية لدعم الملكية الفكرية منخفض، وأن مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية وارتباطها بإنتاجهم مرتفع. وأوصى البحث برفع مستوى وعى الطالبات بحقوق الملكية الفكرية من خلال نشر الثقافة والمعرفة بالمجال وتوعيتهم عن طرق حماية حقوقهم. وأيضا دراسة رضوان (2022) التي توصلت إلى أن أعضاء هيئة تدريس ومعاونيهم لديهم وعي بحقوق الملكية الفكرية في البيئة التقليدية والرقمية. وأوصت بضرورة تخصيص مقرر دراسي مستقل يدرس لطلاب المراحل الجامعية الأولى والدراسات العليا عن الملكية الفكرية. ودراسة عكاشة (2022) التي توصلت إلى أن نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية صدر بالمرسوم الملكي رقم م/١١ بتاريخ 1410/5/19هـ، وهو ما ظل يعمل به حتى صدور المرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ 1424/7/2هـ؛ ليتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. أما الجهة المعنية الرئيسة فهي الهيئة السعودية للملكية الفكرية التي تهدف إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، ودعمها، وتنميتها، ورعايتها، وحمايتها، وإنفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية. ومن توصيات الدراسة ضرورة إنشاء إدارة للملكية الفكرية بجامعة أم القرى، أسوة ببعض الجامعات التي أنشأت مثل هذه الإدارة؛ للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

ودراسة العشيوي (2023) التي هدفت إلى عرض دور الجهات والمنظمات الدولية والوطنية في المملكة العربية السعودية

لحماية التصميم الجرافيكي المبتكر والحد من الغش التجاري، بعرض الأساليب الجرافيكية المتبعة في تقليد العلامات التجارية بغرض توضيح أهمية تعزيز وعي المصمم الجرافيكي بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالابتكارات؛ حيث أثبتت النتائج أن درجة وعي المصممين متفاوتة بحسب دراية وإطلاع المصمم على قوانين حماية الملكية الفكرية، وأوصت بإعداد مقرر مستقل في الدراسة الجامعية لتخصص التصاميم والفنون يتناول تطبيقات القوانين المحلية والعالمية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات الأخرى، مثل: دراسة (الصالح، 2021) التي أوضحت أن المتوسط العام لمحور واقع ممارسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية بلغ 3. 50، في حين بلغ المتوسط العام لمحور الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية 2. 98. أما محور الاستراتيجيات المقترحة لتطوير الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية فبلغ 3. 89. كما أوضحت النتائج أن قصور نظام الحوافز والمكافآت للباحثين واقتصار مفهوم التعليم القائم على الابتكار والملكية الفكرية على بعض التخصصات، إضافة لافتقار الجامعات لرؤية واضحة للملكية الفكرية والابتكار، التي تعد من أهم الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية. كما أوضحت النتائج أن إنشاء منظومة إلكترونية تربط بين مراكز البحث العلمي والملكية الفكرية، وإنشاء منصة إلكترونية يستفيد منها الباحثون والمبتكرون، تعد من أفضل استراتيجيات تطوير الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية. وأوضحت النتائج وجود فروق دالة لمحور واقع ممارسة الملكية الفردية وريادة الأعمال تعزى لمتغير النوع لصالح الإناث، كما توجد فروق دالة لمحوري الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال والاستراتيجيات المقترحة لتطوير الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لصالح أعضاء هيئة التدريس؛ ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الدراسة، فهذه الدراسة تتناول واقع الملكية الفكرية بالجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة الدريس، ولكن البحث الحالي يتناول ما ينبغي أن تقوم به الجامعات السعودية على مستوى الأنشطة التدريسية والبحثية ومستوى الأنشطة المجتمعية والخدمية، وما تتخذه من قرارات وما تصدره من لوائح رسمية لتعزيز الملكية الفكرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية، توصى الباحثة بما يلي:

- مواءمة الهياكل التنظيمية بالجامعات السعودية لحماية الملكية الفكرية.
- اعتماد الجامعات السعودية لأنظمة تسويق فعالة للابتكارات والبحوث المتميزة.
- تطوير رؤية مشتركة بين الجامعات السعودية والهيئات ذات العلاقة لتدعيم الملكية الفكرية.
- تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والطلاب في مجال البحث العلمي.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول أبعاد الملكية الفكرية في الجامعات السعودية بالكليات النظرية والعملية.

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية تقترح القيام بالدراسات والبحوث الآتية:

- دور الجامعات السعودية في تعزيز الأمن الفكري في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- دور الجامعات السعودية في تعزيز الملكية الفكرية في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر الطلاب.
- برنامج تدريبي قائم على معايير البحث العالمية لتنمية النزاهة العلمية والوعي بأخلاقيات العلم لدى الباحثين بالجامعات

السعودية.

- دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس – دراسة مقارنة بين الجامعات السعودية وبعض الجامعات العربية.

المراجع:

بودن، حليمة. (2010). القرصنة والملكية الفكرية. *مجلة القانون المغربي*، (15)، 77-86.

البياتي، صبري مصطفى. (2002). *العروبة قضايا العصر ورسالة التوحيد*. عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع.

الجرف، ريما سعد. (2021). حقوق الملكية الفكرية في بيئة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في الجامعات السعودية. *الدراسات العربية الأوراسية*، (16)، 68-94.

الحارثي، مريم جمال؛ الحربي، سهى عيد؛ الأحمدي، ربي تميم؛ والحبيشي، فتون صالح. (2022). مدى وعي طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية. *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية*، *21*(2)، 94-128.

الحازمي، علي. (2018). الملكية الفكرية: الدرع الواقي لحماية الإبداع الفكري ولبنة من لبنات بناء اقتصاد المعرفة. *مجلة الدبلوماسي*، (91)، 18-21.

حسونة، محمد السيد؛ رسمي عبد الملك؛ والحبشي ومحمد. (2000). *استخدام الكومبيوتر في العملية التعليمية*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

خالد، علي دريد. (2013). قيم الفلسفة الإسلامية وتحديات الثورة المعلوماتية المعاصرة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، (99)،326-369.

الخفاجي، أحمد كاظم منصور. (2022). دور المسرح المدرسي في مواجهة تحديات الثورة المعلوماتية من وجهة نظر المختصين. *مجلة جامعة* بابل العلوم الإنسانية، *30*(2)، 1-26.

رضوان، أمل صلاح محمود. (2022). الوعي بحقوق الملكية الفكرية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة جنوب الوادي بقنا. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*، *9*(4)، 94-133.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030(2017)، متاح في: https://www. vision2030. gov. sa/sites/default/files/report/Saudi_Vision2030_AR_2017. pdf

الزبيدي، عبدالقوي سالم. (2009). المراهق وتحديات الثورة الرقمية والمعلوماتية دراسة إجرائية على عينة من التربويين العمانيين. *رسالة التربية*، (24)، 36-45.

الشربيني، فوزي. (2006). *استراتيجيات ما وراء المعرفة بين النظرية والتطبيق*. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الشهري، عائشة بنت ناصر. (2018). *دور التعليم الثانوي في تنمية وعي الطالبات برؤية المملكة العربية السعودية 2030*. (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الصالح، محمد علي. (2021). إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات السعودية: الممارسات والصعوبات والاستراتيجيات المقترحة. المجلة التربوية، *36*(141)، 121-162.

طه، أماني فوزي أحمد. (2014). الآثار الاقتصادية للتعدي على حقوق الملكية الفكرية: واقع حقوق الملكية الفكرية في مصر ولبنان. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (2)، 1- 29.

عبد الرزاق. (2021). الملكية الفكرية الرقمية. https://www. albayan. ae/opinions/articles

عثمان، بقنيش؛ ووسيمة، مصطفي هنشور. (2014). حماية الملكية الفكرية عبر الإنترنت في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية. *منشورات مجلة دفاتر قانونية*، (2)، 45-79.

العشيوي، وسمية بنت محمد. (2023). الملكية الفكرية لتصميم العلامة التجارية في المملكة العربية السعودية. *مجلة الشمال للعلوم الإنسانية*، *8*(1)، 121-152.

عكاشة، منال جابر محمد. (2022). وعي اختصاصي المكتبات والمعلومات في مكتبة الملك عبدالله بجامعة أم القرى بحقوق الملكية الفكرية. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*، *9*(2)، 140-183.

علي، أشرف حسن زكي. (2013). الإبداع المجاور وحقوق الملكية الفكرية. جسور، (2)، 319-337.

عودة، هناء عودة خضري أحمد. (2012). دليل ضوابط الملكية الفكرية. *دراسات في التعليم الجامعي*، (23)، 420-462.

العيتاني، فهد بن يوسف. (2008) خبير التجارة العالمية محذرًا: على المسافرين إلى الخارج عدم حمل أي برامج منسوخة، أو أجهزة مقلدة، فقد يواجهون عقوبة السجن المؤبد!! انخفاض درجة المراقبة على تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية في المملكة. *جريدة الرياض*، (14620)، 25.

الغامدي، ناصر بن محمد بن مشري. (2019). *حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي والآثار الاقتصادية المترتبة عليه*. (ط3). المكتبة الشاملة الذهبية.

القصاب، عبد الوهاب. (2001). *المجتمع الناهض وتحديات المعرفة في العصر المعولم*. بغداد: دار الحكمة.

كوادش، نبيلة. (2023). الملكية الفكرية وإشكالية الإتاحة الحرة للمعلومات: العموميات الخلاقة نموذجا. *مجلة دراسات وأبحاث*، *15*(1)،342-361.

محمد، عادل إسماعيل حمزة؛ فقيري، مظفر أنور عبد الرحيم؛ والمختار، عبدالله عوض الكريم حاج أحمد. (2020). واقع حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية للجامعات السعودية. *المؤتمر الدولي المحكم: الملكية الفكرية على المؤلفات، مركز جيل للبحث العلمي*، 31- 53.

معتوق، خالد بن سلمان. (2016). كفايات وأدوار أعضاء هيئة التدريس بقسم علم المعلومات بجامعة أم القرى: دراسة وصفية تحليلية. *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*، *22*(2)، 202-230.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). (2023). *أساسيات الملكية الفكرية*. متاح في: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو (wipo. int)

ناصري، سمية وبركات، كريمة. (2019). حماية حقوق الملكية الفكرية: الطريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية: قراءة إحصائية في طلبات معاهدة البراءات: منظمة الويبو أنموذجا. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، (3)، 85-112.

نواصيرية، أسامة؛ وعصام، نجاح. (2022). *حقوق الملكية الفكرية في ظل التحول الرقمي – واقع وتحديات*. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الهدلق، عبدالله بن عبدالعزيز. (2013). واقع وعي المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحماية البرامج الحاسوبية. *مجلة كلية التربية بجامعة بورسعيد*، (14)، 348-437.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2023). *مجالات الملكية الفكرية في المملكة*. متاح في: الهيئة السعودية للملكية الفكرية (saip. gov. sa)

يوسفي، علاء الدين؛ وسي حمدي، عبد المؤمن. (2018). الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، (14)، 214- 245.

Arabic References:

Keith, C. (2011). Technology and its use in Education: Present Roles and Future Prospects. Paper Presented at the 2011 Recovery School District Technology Summit. June 6 -8 /2011, Baton Rouge, Louisiana.

World Intellectual Property Organization. (2020). What is intellectual property? , Available at: https:// www. wipo. int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_450_2020. pdf.

Abd- elRazza, Nadia. (2021 April 7). Digital intellectual property. Albayan (In Arabic). https://www. albayan. ae/opinions/articles/2021-04-07-1.4135204.

Al- Jarf, R. , S. (2021). Intellectual Property in the Online and Distance Learning Environments at Saudi Universities. Eurasian Arabic Studies (In Arabic), (16), 68- 94.

Al- Khafagy, Ahmed Kazem Mansoor. (2022). The Role of School Theater in Facing the Challenges of the Information Revolution from the Specialists' Viewpoints. Journal of Babylon University - Human Sciences (In Arabic), 30 (2), 1- 26.

Al- Shahry, Aa'ishah bint Nasser. (2018). The Role of Secondary Education in Developing Students' Awareness of the Kingdom of Saudi Arabia 2030 Vision (In Arabic) [unpublished master's thesis]. King Saud University.

Albyāty, Ṣabrī Muṣṭafá. (2002). Al- 'Urūbah Qaḍāyā al- 'aṣr wa-risālah al-tawḥīd (In Arabic). Oman. Al-Mu'assasah al-'Arabīyah aldwlyh llnshr wa-al-Tawzī'.

Al-Eshaiwi, Wassmih Mohammed. (2023). Intellectual Property for Brand Design in Saudi Arabia. Journal of the North for Humanities (In Arabic), 8 (1), 121- 152.

Al-Ghāmidī, Nāṣir ibn Muḥammad ibn Mishrī. (2019). Ḥimāyat al-Malakīyah al-fikrīyah fī al-fiqh al-Islāmī wa-al-āthār al-iqtiṣādīyah al-mutarattibah 'alayhi (In Arabic) (3rd ed). Al-Maktabah al-shāmilah al-dhahabīyah.

Al-Hadlaq, Abdullah Abdulaziz. (2013). Awareness Reality of Teachers and King Saud University students, Concerning Intellectual Property Rights Related to the Protection of Software. Faculty of Education Journals (In Arabic), (14), 348- 437.

Alharti, Maryam Jamal, Al-Harbi, Soha Eid, Al-Ahmadi, Rabi Tamim, & Al-Hubaishi, Ftoun Saleh. (2022). Madá wa'y ṭālibāt Kullīyat 'ulūm al-usrah li-mafhūm al-Malakīyah al-fikrīyah. Arab Journal for Social Sciences (In Arabic), 2 (21), 94- 128.

Al-Ḥāzimī, 'alá. (2018). Al-Malakīyah al-fikrīyah: Al-Dir' al-wāqī li-Ḥimāyat al-ibdā' al-fikrī wlbnh min li-banāt binā' iqtiṣād al-Ma'rifah. Diplomatic Magazine (In Arabic), (91), 18- 21.

'Alī, Ashraf Ḥasan Zakī. (2013). Al-ibdā' al-mujāwir wa-ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah. Journal of bridges (In Arabic), (2), 319- 337.

Al-Qaṣṣāb, 'Abd al-Wahhāb (2001). Al-mujtama' al-nāhiḍ wa-taḥaddiyāt al-Ma'rifah fī al-'aṣr al-ma'awlam (In Arabic). Dār al-Ḥikmah.

Alsaleh, Mohammad A. (2021). Intellectual Property and Entrepreneurship Monitor in Saudi Universities: Practices, Difficulties and Proposed Strategies. The Educational Journal (In Arabic), 36 (141), 121- 162.

Al-Shirbīnī, Fawzī. (2006). Istirātījīyāt mā warā' al-Ma'rifah bayna al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq (In Arabic). Al-Maktabah al-'Aṣrīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī'.

Al'ytāny, Fahd ibn Yūsuf. (2008, July 4). Khabīr al-Tijārah al-'Ālamīyah mḥdhran: 'alá al-musāfirīn ilá al-khārij 'adam ḥaml Ayy Barāmij mnswkhh, aw Ajhizat Maqladah, faqd ywājhwn 'Uqūbat al-sijn alm'bd!! Ankhfāḍ darajat al-murāqabah 'alá taṭbīq qawānīn Ḥimāyat al-Malakīyah al-fikrīyah fī al-Mamlakah. Riyadh Journal (In Arabic), (14620), p25.

Alzubaidi, Abdulqawi Salem. (2009). Al-Murāhiq wa-taḥaddiyāt al-thawrah al-raqmīyah wa-al-

ma'lūmātīyah dirāsah ijrā'yh 'alá 'ayyinah min al-Tarbawīyīn al'mānyyn. Risalat Al Tarbia (In Arabic), (24), 36- 45.

Bekenniche, Othmane, & Hanshour, Wassimah Mustafa. (2014). Ḥimāyat al-Malakīyah al-fikrīyah 'abra al-intirnit fī iṭār al-Munaẓẓamah al-'Ālamīyah lil-milkīyah al-fikrīyah. Publications of Legal Journals Civil Law and Business Books Series (In Arabic), (2), 45- 79.

Bwdn, Ḥalīmah. (2010). Al-Qarṣanah wa-al-milkīyah al-fikrīyah. Journal of Moroccan Law (In Arabic), (15), 77- 86.

Ḥassūnah, Muḥammad al-Sayyid, Rsmy 'Abd al-Malik, & Muḥammad al-Ḥabashī. (2000). Istikhdām alkwmbywtr fī al-'amalīyah al-ta'līmīyah (In Arabic). Al-Markaz al-Qawmī lil-Buḥūth al-Tarbawīyah wa-al-tanmiyah.

Khālid, 'Alī Durayd. (2013). Qayyim al-falsafah al-Islāmīyah wa-taḥaddiyāt al-thawrah al-ma'lūmātīyah al-mu'āṣirah. Journal of Education and Psychology (In Arabic), (99), 326- 369.

Koudache, Nabila. (2023). Intellectual Property and Open Access Issues: Creative Commons as Model. Journal of Studies and Research (In Arabic), 15 (1), 342- 361.

Matook, KhaIed bn Salman. (2016). The Competencies and Roles of Faculty Members in The Department of Information Science at Umm Al-Qura University: An Analytical Descriptive Study. Journal of King Fahd National Library (In Arabic), 22 (2), 202- 230.

Mohammed, Adel Ismael Hamza, Fakeri, Mothfar Anwar Abd- Alrehem, & Abdalla, Awdalkariem Hagahmed. (2020). The Reality of Intellectual Property Protection in the Digital Repositories of Saudi Universities (In Arabic). International Arbitrated Conference: Intellectual Property over Publications, Gil Center for Scientific Research, Lebanon, 31- 53.

Naseri, Sumayyah, & Barakat, Karimah. (2019). Protection of Intellectual Property Rights: The Path towards Economic Development: Statistical Reading of Patent Treaty Applications: WIPO Organization as a Model. Tobna Journal for Academic Scientific Studies (In Arabic), (3), 85- 112.

National Intellectual Property Administration (WIPO). (2023). Intellectual Property Basics (In Arabic). Retrieved from: https://www. wipo. int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_1056. pdf.

Nouasria, Oussama, & Nedjah, Issam. (2022). Intellectual property rights in light of digital transformation - reality and challenges (In Arabic). Faculty of Law and Political Science.

Okasha, Manal jaber Mohamed. (2022). Awareness of the Library and Information Specialist in King Abdullah Library at Umm Al-Qura University of Intellectual Property Rights. International Journal of Library and Information Sciences (In Arabic), 9 (2), 140- 183.

Ouda, Hanaa Khdri. (2012). Dalīl Ḍawābiṭ al-Malakīyah al-fikrīyah. Studies in university education (In Arabic), (23), 420- 462.

Radwan, Amal Salah Mahmoud. (2022). Awareness of Intellectual Property Rights among Faculty Members and Their Assistants at South Valley University in Qena. International Journal of Library and Information Sciences (In Arabic), 9 (4), 94- 132.

Saudi Authority for Intellectual Property. (2023). Areas of intellectual property in the Kingdom (In Arabic). Retrieved from: https://saip. gov. sa/.

Ṭāhā, Amānī Fawzī Aḥmad. (2014). Al-Āthār al-iqtiṣādīyah llt'dy 'alá Ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah: Wāqi' Ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah fī Miṣr wa-Lubnān. Scientific Journal for Economic & Commerce (In Arabic), (2), 1- 29.

Vision 2030. (2017). Vision 2030 Kingdom of Saudi Arabic. Retrieved from: https://www. vision2030. gov. sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar. pdf.

Yousufi, Alauldin, & Si Hamdi, Abdulmoamen. (2018). Legal Protection of Intellectual Property Rights in Light of the Challenges of the Current Digital Environment. Tobna Journal for Academic Scientific Studies (In Arabic), (1), 214- 245.

معلومات عن الباحث

د. أثير إبراهيم أبو عباة، أستاذ المناهج وطرق التدريس في قسم العلوم التربوية، بكلية التربية بالمزاحمية، في جامعة شقراء، (المملكة العربية السعودية). حاصل على درجة الدكتوراه في المناهج وطرق التدريس من جامعة الإمام محمد بن سعود عام. 1439هـ تدور اهتماماته البحثية حول قضايا المناهج وطرق التدريس.

Biographical Statement

DR. Atheer Ibrahim abuabat Professor of Curriculum and Teaching Methods in the Department of Educational Sciences, College of Education in Al-Muzahmiya, at Shaqra University, (Kingdom of Saudi Arabia). He holds a doctorate degree in curricula and teaching methods from Imam Muhammad bin Saud University in 1997. 1439 AH His research interests revolve around issues of curricula and teaching methods.

Email: haayfan@nu.edu.sa